المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center For Studies and Documentation

التقرير الإنمائي

تقرير دوري يتناول التطورات الانمائية والإقتصادية البارزة

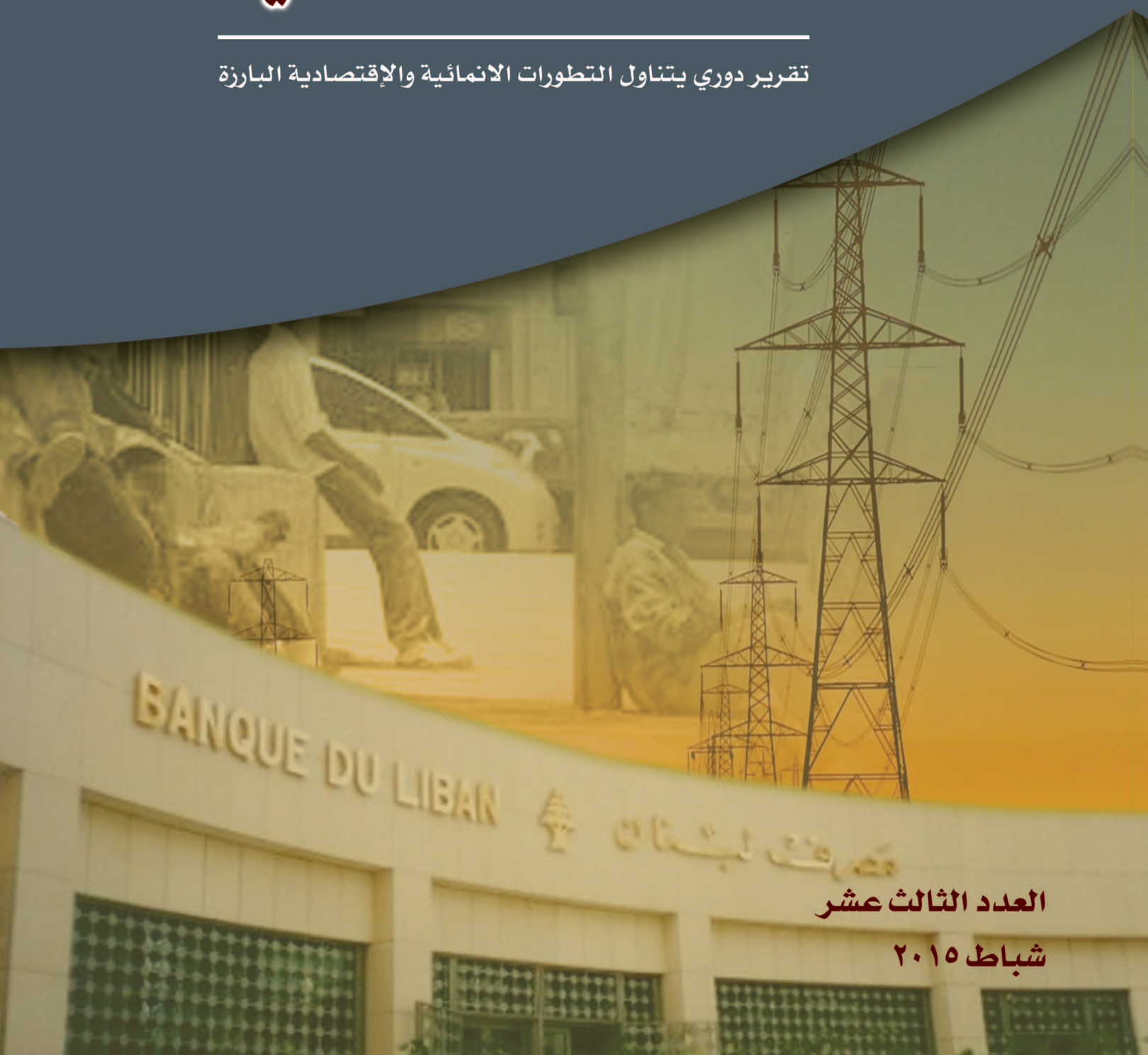

العدد الثالث عشر
شباط ٢٠١٥

التقرير الإنمائي

شباط ٢٠١٥

العدد الثالث عشر

التقرير الإنمائي

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

التقرير الإنمائي: يرصد ويلخّص ويترجم أهمّ الأبحاث والدراسات والمشروعات الإنمائية المتعلقة بلبنان الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية والمؤسّسات العامة والخاصة.

إعداد: مديرية الدراسات الإنمائية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: شباط ٢٠١٥ الموافق ربيع الثاني ١٤٣٦هـ

العدد: الثالث عشر

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P.o.Box: 24/47

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

ثبت المحتويات

مقدمة العدد ٧

الفصل الأول : أثر العمالة السورية النازحة على سوق العمل اللبناني ٩

١- حالة سوق العمل في لبنان والمنطقة ١١

٢- تطورات سوق العمل في لبنان في ظل النزوح السوري ١٢

٣- تداعيات الأزمة السورية على لبنان اقتصادياً واجتماعياً ١٦

٤- التوصيات والسياسات المطلوبة ١٩

الفصل الثاني : تنفيذ خطة الكهرباء ٢٠١٠ التقرير الثامن لوزارة الطاقة والمياه ٢٣

أولاً- البنى التحتية ٢٥

١. الإنتاج ٢٥

٢. النقل ٣٠

٣. التوزيع ٣٣

ثانياً- المصادر والطلب ٣٥

١. مصادر الطاقة ٣٥

٢. الطاقة المتجددة ٣٦

٣. إدارة الطلب / ترشيد الطاقة ٣٧

٤. التعرفة ٣٨

ثالثاً- الإطار القانوني ٣٨

١. المقاييس والمعايير ٣٨

٢. تشركة كهرباء لبنان ٣٨

٣.الوضع القانوني ٣٩

الفصل الثالث : سوق الأوراق المالية في لبنان ٤١

١. حجم وبنية القطاع المالي في لبنان ٤٣

٢ . تسليفات القطاع المالي لمؤسسات القطاع الخاص ٤٤

٣ . أداء بورصة بيروت ٤٤

١,٣. حجم بورصة بيروت ٤٤

٢,٣. بنية بورصة بيروت ٤٥

٣,٣. مؤشرات سيولة بورصة بيروت ٤٧

٤- تنظيم بورصة بيروت ٤٨

٥- السياسات والتوصيات ٤٨

الفصل الرابع : المؤشرات الاقتصادية التركيبية الجديدة المقترحة من قبل البنك الدولي لقياس النشاط الإقتصادي في لبنان ٥١
١. تعريف المؤشر الاقتصادي التركيبي ٥٣
٢. واقع المؤشرات التركيبية في لبنان ٥٤
٣. مكوّنات المؤشر التركيبي المتزامن (WB–CI) ٥٥
٤. مكوّنات المؤشر الموجه (WB–LI) Leading Indicator ٥٩
٥. اختبار المؤشرين ٦٠
الفصل الخامس: أهداف ومؤشرات التنمية العالمية ما بعد عام ٢٠١٥ ..... ٦١
الأهداف الألفية للتنمية لما بعد العام ٢٠١٥ ..... ٦٣
المراجع ٦٨

مقدمة العدد

تخطّى ملف النازحين السوريين إلى لبنان طابعه الانساني والاجتماعي ليتحول مع تفاقم الأزمة السورية إلى مادة للجدال والتوتر ليس بين الأطراف اللبنانيين أنفسهم أو بين الحكومة اللبنانية والخارج وحسب، بل بين النازحين والمجتمعات المضيفة من المواطنين اللبنانيين أيضاً في الشمال والبقاع وبقية مناطق الأطراف التي تعاني الفقر والحرمان. فقد أدى النزوح السوري إلى مضاعفة الضغوط الحياتية والمعيشية على هؤلاء المواطنين ولا سيما في مجال المزاحمة على سوق العمل، فضلاً عن زيادة الضغط على الخدمات الأساسية والسكن المحدودة أصلاً.

ونظراً لأهمية موضوع النازحين السوريين إلى لبنان فقد استحوذ على اهتمام العديد من المؤسسات الدولية والهيئات المحلية. وصدرت تقارير ودراسات متعدّدة تحذر من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذا النزوح على المجتمع اللبناني. ونحن بدورنا نعرض أبرز ما تضمنته هذه الدراسات وذلك في الفصل الأول من هذا التقرير.

وانطلاقاً من اهتمام التقرير بمتابعة تطورات تنفيذ خطة تطوير الكهرباء، في ما سمّي "سياسة قطاع الكهرباء" في لبنان، التي أقرت في مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢١، فإن الفصل الثاني يعرض أبرز ما تضمنه التقرير الدوري الثامن الذي قدمه وزير الطاقة والمياه إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/١/٣١ حول مراحل تنفيذ الخطة بأبعادها الثلاثة، أي البنى التحتية ومصادر الطاقة والإطار القانوني.

ونظراً للدور الحيوي الذي تلعبه سوق الأوراق المالية (وتحديداً البورصة) في حشد واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو المشاريع الانتاجية، بما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتكبير حجم الاقتصاد، فإن الفصل الثالث يسلط الضوء على واقع السوق المالي في لبنان، بما في ذلك حجم البورصة وآلية عملها وتنظيمها والإجراءات المطلوبة لتطويرها.

وفي إطار التعاون التقني بين لبنان والبنك الدولي لتطوير أدوات قياس ومتابعة نشاط الاقتصاد اللبناني برز اهتمام البنك بتحديث المؤشر التركيبي الاقتصادي الموضوع من قبل مصرف لبنان عام ١٩٩٣ لهذه الغاية. وقام بتصميم مؤشرين جديدين لتحسين دقة وتوقيت النشاط الاقتصادي في لبنان نعرض تفاصيلهما في الفصل الرابع.

ومع اقتراب انتهاء الموعد المحدد لتنفيذ الأهداف الألفية للتنمية في نهاية العام ٢٠١٤ كان لابد من إلقاء الضوء على أبرز ما توصلت إليه لجان الأمم المتحدة المعنية، التي عملت على صياغة أهداف الألفية لما بعد العام ٢٠١٥ بما يتماشى مع الأهداف والسياسات الوطنية والإقليمية، بحيث ارتفع عدد أهداف الألفية الجديدة المقترحة إلى اثني عشر هدفاً تنموياً، نعرضها في الفصل الخامس والأخير.

الفصل الأول

أثر العمالة السورية النازحة

على سوق العمل اللبناني

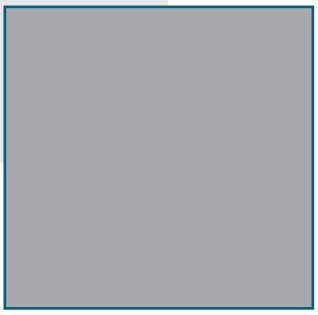

١- حالة سوق العمل في لبنان والمنطقة

أدّت الاضطرابات الأمنية والاجتماعية الحاصلة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا على مدى السنوات الثلاث الأخيرة إلى إضعاف النمو الاقتصادي ليس فقط في بلدان الأزمة بل في البلدان المجاورة لها. ففي لبنان قُدّرت نسبة النمو الاقتصادي عام ٢٠١٣ بـ ٠,٩ ٪ [١] وهي أدنى نسبة منذ العام ١٩٩٩، وحتى أقل من نسبة النمو التي سجلت إبان العدوان الصهيوني على لبنان في تموز ٢٠٠٦ التي بلغت آنذاك ١,٦ ٪ (World Bank، Spring 2014). وهذا التراجع في النمو الاقتصادي ساهم في ارتفاع نسب البطالة خاصة بين أوساط الشباب التي يُتوقع أن ترتفع أكثر في حلول عام ٢٠٢٠ إلى ما يناهز الثلاثين في المئة. وتُعتبر نسبة البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط حالياً الأعلى بين دول العالم . وذلك بحسب ما يتبين من الجدول رقم (١) التالي:

الجدول رقم (١): مؤشرات البطالة في العالم

المنطقة	معدل البطالة الإجمالي(٪)			معدل البطالة بين الشباب (٪)		
	٢٠١٢	٢٠١٣*	٢٠١٨*	٢٠١٢	٢٠١٣*	٢٠١٨*
شرق آسيا	٤,٤	٤,٥	٥	٩,٧	١٠,١	١١,٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦,٦	٦,٥	٦,٤	١٣,٨	١٣,٦	١٣,١
أوروبا (خارج الاتحاد الأوروبي) ورابطة الدول المستقلة	٨	٨,٢	٨,١	١٧,٥	١٨	١٨
الدول المتقدمة والإتحاد الأوروبي	٨,٦	٨,٦	٧,٩	١٨	١٨,٣	١٦
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ	٤,١	٤,٢	٤,٤	١٢,٧	١٣	١٤
جنوب آسيا	٣,٩	٤	٤,١	١٠,١	١٠,٢	١٠,٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٧,٦	٧,٦	٧,٥	١١,٩	١١,٩	١١,٧
منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا	١٠,٩	١٠,٩	١٠,٧	٢٦,٦	٢٧,٢	٢٨,٦
العالم	٦,٠	٦,٠	٦,٠	١٢,٩	١٣,١	١٣,٢

*٢٠١٣ هي تقديرات أولية. ٢٠١٤-١٨ هي توقعات

المصدر: (ILOa، 2014)

١- تم حساب هذه النسبة من قبل البنك الدولي باستخدام المؤشرات المتزامنة والقيادية الجديدة .

٢- تطورات سوق العمل في لبنان في ظل النزوح السوري

٢-١- خصائص سوق العمل اللبناني

برهنت التطوّرات الاقتصادية تاريخياً في لبنان عدم مرونة العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو الوظائف. فبين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٩ شهد الناتج المحلي الإجمالي نسبة عالية من النمو الإقتصادي بلغ متوسطها ٣,٧ ٪ سنوياً، في حين لم يتجاوز نمو التوظيف في لبنان معدل ١,١٪ سنوياً (WorldBank، et al.، December 2012).

ومع هذه المرونة الضعيفة والنمو الاقتصادي المتدني الذي يتوقع أن يبلغ ١،٥ ٪ عام ٢٠١٤ فإن معدل نمو التوظيفات قد لا يتجاوز الواحد في المئة، وخاصة في ظل ركود القطاع التجاري (لاحظ الرسم البياني رقم ١ أدناه) الذي يعتبر المساهم الأساسي في استحداث الوظائف الجديدة (٦١٪) (الجدول رقم ٢) يليه قطاع الخدمات (٣٣٪) فالإنشاءات (١٠٪). في حين تراجعت مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في التوظيف بحسب إحصاءات عام ٢٠١٢، كما هو مبيّن في الجدول أدناه:

الرسم البياني رقم (١) : نشاط قطاع تجارة التجزئة في لبنان

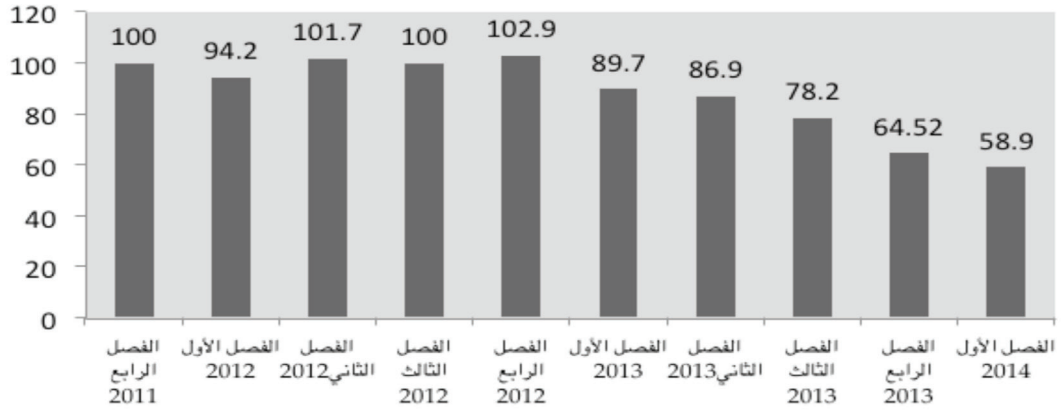

المصدر : (جمعية تجار بيروت – فرنسبنك ، أيار ٢٠١٤)

الجدول رقم (٢): مساهمة القطاعات الاقتصادية في لبنان في استحداث الوظائف

القطاع	صافي الوظائف المستحدثة	نسبة النمو السنوي ٢٠٠٤-٢٠٠٩ (٪)	نسبة مساهمة كل قطاع بالوظائف المستحدثة (٪)
الزراعة	-٣١٢٦	-١	-٢
الصناعة	-١٢٦٦٤	-٢	-٨
الإنشاءات	١٦،٧٥٣	٣	١٠
التجارة	٩٨،٦٤٥	٧	٦١
النقل والبريد والإتصالات	٣،١٠٩	١	٢
الخدمات	٥٣،٨٣٢	٢	٣٣
الوساطة المالية والتأمين	٥،١٦٢	٥	٣
غير معروف	١١١	٥	٠
المجموع	١٦١،٧٣١	٣	١٠٠

المصدر : (WorldBank، et al.، December 2012)

وفي المقابل شهدت القوى العاملة في لبنان خلال الفترة الماضية نمواً أسرع نسبياً، وبمعدل سنوي قدره ٢,٢٪ بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠. ويرجع نصف هذا النمو إلى الزيادة في عدد السكان في سن العمل التي بلغت نسبتها ١,٧ ٪ خلال الفترة ذاتها. ومع بقاء نسبة المشاركة ثابتة، وفي ظل التوقعات بنمو عدد السكان في سن العمل بمعدل ١،٢٪ ، يُتوقع زيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بحوالي ١٩٠٠٠ شخص سنوياً.

كذلك يرجع نمو القوى العاملة إلى ازدياد معدّل الانخراط في النشاط الاقتصادي من ٤٤٪ إلى ٤٦٪ بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٠. ويفسر تزايد هذه النسبة غالباً في ظل الاتجاه المتزايد للشابات للانخراط في سوق العمل، بالتزامن مع ازدياد حملة الشهادات الثانوية والجامعية بينهن. وهذا الاتجاه قد يرفع عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل إلى ٢٣٠٠٠ خلال السنوات العشر القادمة. في حين أن قدرة الاقتصاد اللبناني على استحداث وظائف جديدة لم تتجاوز ٣٨٠٠ فرصة عمل سنوياً بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، أي بمعدل فرصة واحدة لكل ستة داخلين جدد إلى سوق العمل.

وبمعزل عن الأثر العميق لتدفق النازحين السوريين بكثافة على سوق العمل في لبنان، ومع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع نسبة البطالة فيه إلى ٢٠٪، بالمقارنة مع ١١٪ عشية اندلاع الأزمة في سوريا سنة ٢٠١١، فإن هذه السوق باتت تعاني من اختلالات جوهرية. فحتى لو افترضنا بدء عودة النازحين السوريين إلى سوريا عام ٢٠١٦ مع بقاء نسبة النمو (أي ١،٥٪)ومرونة التوظيف ثابتة على حالها، فإن نسبة البطالة لن تنخفض إلى أدنى من ١٨ إلى ١٩٪. وحتى معدلات نمو عالية بنسبة ٥ إلى ٦٪ لن تكون كافية لتخفيض نسبة البطالة إلى ما دون ١١٪، ما لم يترافق ذلك مع إصلاحات هيكلية للسوق متزامنة مع نمو اقتصادي مولّد لفرص العمل.

الجدول رقم (٣) : اتجاهات الديموغرافيا والقوى العاملة في لبنان

السنة	نسبة السكان في سن العمل من إجمالي السكان (٪)	الانخراط في النشاط الإقتصادي (٪)	نسبة النمو السكاني (٪)	نسبة نمو السكان في سن العمل (٪)	نسبة نمو القوى العاملة (٪)
٢٠٠٤	٧٢	٤٤			
٢٠٠٥	٧٢	٤٥	١,٤	٢,٣	٣,١
٢٠٠٦	٧٣	٤٥	١,١	٢	٢,٨
٢٠٠٧	٧٤	٤٥	٠,٩	١,٦	٢,٢
٢٠٠٨	٧٤	٤٥	٠,٨	١,٤	١,٧
٢٠٠٩	٧٥	٤٦	٠,٧	١,٤	١,٧
٢٠١٠	٧٥	٤٦	٠,٧	١,٥	١,٨
٢٠١٥	٧٨	٤٦	٠,٧	١,٥	١,٧
٢٠٢٠	٧٩	٤٧	٠,٦	٠,٩	١,٣
٢٠٢٥	٨٠	٤٨	٠,٥	٠,٨	١,١
٢٠٣٠	٨١	٤٩	٠,٣	٠,٦	٠,٩

المصدر : (WorldBank، et al.، December 2012)

٢-٢- خصائص العمالة السورية النازحة في لبنان:

أولاً- معدّل النشاط الاقتصادي: تشير معطيات الاستمارة المنجزة من قبل منظمة العمل الدولية إلى أن ٤٧٪ من النازحين السوريين في لبنان ناشطون اقتصادياً (ILOb، 2014). وهو ما يوازي تقريباً نسبة اللبنانيين الناشطين اقتصادياً، مع تفاوت بسيط لناحية الإناث الناشطات، حيث إن معدّل النشاط الاقتصادي للنساء السوريات النازحات يبلغ ١٩٪ مقارنة مع ٢٣٪ لدى الإناث اللبنانيات، كما يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٤): نسبة التشغيل الاقتصادي لدى كل من اللبنانيين والنازحين السوريين

	اللبنانيون (٢٠٠٩)	**النازحين السوريون (٢٠١٣)**
الذكور	٧٣	٧٠
الإناث	٢٣	١٩
المجموع	**٤٨**	٤٧

المصدر: (يعقوب، وآخرون، ٢٠١١)، (ILOb، 2014)

غير أن نسبة النشاط الاقتصادي بين النازحين السوريين تتفاوت بحسب مناطق النزوح. حيث نجد أن النسبة الأعلى للنشاط الاقتصادي لهؤلاء النازحين تتركز في لبنان الجنوبي (٥٤٪)، وأدناها في عكار (٤١٪) وذلك بحسب الجدول التالي:

الجدول رقم (٥): معدل النشاط الاقتصادي للبنانيين والنازحين السوريين بحسب مناطق النزوح

	عكار	**طرابلس**	**البقاع**	**الجنوب**
معدّل النشاط الإقتصادي للبنانيين (٪)	٤٣	٤٨	٤٢	٤٥
معدل النشاط الإقتصادي للنازحين السوريين (٪)	٤١	٤٤	٥١	٥٤

المصدر : (يعقوب، وآخرون، ٢٠١١)، (ILOb، 2014)

ثانياً- تدني أجور العمال السوريين النازحين: يلاحظ أنه نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وتدني المستوى المهني والتعليمي، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة إلى ما يزيد عن ٣٠٪ بين النازحين السوريين، الذين يعملون بنسبة عالية في قطاعات اقتصادية لا تتطلب مهارة (مثل الزراعة والبناء والخدمات الشخصية،..)، فإن النازح السوري مستعد للقبول بأي وظيفة متاحة، وحتى بأجور أقل من نظرائه اللبنانيين. مما يضع ضغوطاً إضافية على أجور العمال اللبنانيين.

يبلغ متوسط الدخل الشهري للعمال السوريين النازحين ٤١٨٠٠٠ ليرة لبنانية مع وجود فجوة كبيرة بين الجنسين؛ حيث بلغ متوسط دخل الإناث ٢٤٨٠٠٠ ليرة لبنانية، أي أقل بنسبة ٤٣ في المئة من متوسط دخل الذكور البالغ ٤٣٢٠٠٠ ليرة لبنانية. وهذا المتوسط يقل كثيراً عن الحدالأدنى للأجور في لبنان البالغ ٦٧٥٠٠٠ ليرة لبنانية.

أما جغرافياً، فالأجور الشهرية للنازحين السوريين تتباين بحسب المناطق، حيث سُجّل أدناها في عكار وطرابلس (٣٥٧٠٠٠ ليرة لبنانية و ٣٦٨٠٠٠ على التوالي) يليها البقاع (٤٠١٠٠٠) ليرة لبنانية. وأعلاها في الجنوب (٥٦٠٠٠٠ ليرة لبنانية). وهذه الأجور تعتبر متدنية جداً بالمقارنة مع أجور العمال اللبنانيين المقيمين في المناطق ذاتها، والتي تتراوح بين ٦٩٦٠٠٠ ل.ل في شمال لبنان و٧٧٨٠٠٠ ل.ل. في البقاع مروراً بالجنوب (٦٧٩٠٠٠ ل.ل). والجدير ذكره أن الأجور المتدنية للعمال النازحين تستكمل بمصادر دعم أخرى، يأتي في مقدمها تقديمات وكالة غوث النازحين (٥٠٪) والمدخرات الشخصية (٢٢٪) وتحويلات من أقارب في الخارج (١٠٪) ومصادر أخرى (١٨٪).

ثالثاً– وضعية العمل والتقديمات الاجتماعية للعمال السوريين النازحين: معظم العمال من النازحين السوريين يعملون بشكل غير رسمي . حيث أن ٩٢ ٪ منهم ليس لديهم عقد عمل. فحوالي ٧٢ ٪ يعملون بالساعة أو بدوام يومي أو أسبوعي أوموسمي. في حين تبلغ نسبة الذين يحصلون على راتب شهري منتظم ما يقارب ٢٣٪ تتركّز غالبيتهم في البقاع. بينما تتركز العمالة السورية النازحة غير النظامية في طرابلس بشكل أكبر.

ونتيجة لهذه الوضعية فإن غالبية النازحين السوريين يعملون بدون تقديمات اجتماعية أو أية حماية في العمل. وتقتصر هذه التقديمات على الإجازات المرضية (بنسبة لا تتعد ٩٪) فيما نسبة المستفيدين من الضمان الصحي لا تتجاوز ١٪.

وتترافق هذه الوضعية مع ساعات عمل أطول بلغ متوسطها ٥٠ ساعة عمل أسبوعياً للذكور و٣٠ ساعة للإناث. وذلك بالمقارنة مع متوسط ساعات عمل للبنانيين تبلغ ٤٨ ساعة أسبوعياً. ويتوزع العمال السوريون النازحون بحسب ساعات العمل الأسبوعية على الشكل التالي:

طرابلس: ٦٠ ساعة

البقاع: ٥٤ ساعة

الجنوب: ٤٧ ساعة

عكار: ٤٥ ساعة.

رابعاً- المستوى التعليمي للعمال السوريين النازحين :

إن المستوى العلمي للنازحين السوريين منخفض عموماً. فكل واحد من أصل ثلاثة إما أمي أو يستطيع القراءة والكتابة فقط. وتلقّى ٧٥٪ منهم تعليماً ابتدائياً أو أقل. فيما بلغت نسبة من لديهم تعليم جامعي ٣٠٪. ويبدو أن الذكور والإناث لديهم مستويات تعليمية مماثلة، رغم أن عدد الإناث ممن أكملن تعليمهن الثانوي أو الجامعي يبقى أقل نسبياً من الذكور. ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي رقم (٦):

الجدول رقم (٦): المستوى العلمي للنازحين السوريين

	أمي	يقرأ ويكتب	إبتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
ذكور	١٣	١٥	٤٠	١٦	٩	٤
إناث	١٥	١٧	٤١	١٥	٧	٣
مجموع	١٤	١٦	٤١	١٦	٨	٤

المصدر : (WorldBank، et al.، December 2012)،(ILOb، 2014)

ويبدو أن هذا المستوى العلمي قد ترك بصماته بشكل واضح على نوعية المهن التي يمارسها العمال النازحون. الأمر الذي يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧) : المستوى التعليمي للعمال السوريين النازحين وطبيعية المهن التي يزاولونها (٪)

	أمي	إبتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
غير ماهر	٢٨	٤٤	١٩	٧	٢
شبه ماهر	٢١	٣٧	٢٧	٨	٦
ماهر	٦	٣١	٢٢	٢٥	١٧

المصدر : (WorldBank، et al.، December 2012)،(ILOb، 2014)

وبالاجمال يتوزع العمال السوريون النازحون في لبنان إلى ثلاثة أشكال من مستويات العمل، هي:

نسبة محدودة من العمال المهرة لا تتعدى ١٢٪ يعملون في مواقع تتطلب مستوى تعليمياً أعلى، مثل التدريس والطبابة والإدارة.

عمال غير ماهرين بنسبة ٤٥٪ يعملون في مواقع لا تتطلب مهارات، كالبناء والزراعة ونواطير الأبنية والسائقون..

عمال شبه ماهرين بنسبة ٤٣٪ يعملون في أشغال حرفية كالتنجيد والمعادن وتصليح السيارات وعمليات التحويل الخفيفة.

والملاحظ أن غالبية الفئة الماهرة من العمال السوريين النازحين تعمل في طرابلس، فيما أكثرية العمالة غير الماهرة منهم تعمل في البقاع.

٣- تداعيات الأزمة السورية على لبنان اقتصادياً واجتماعياً

٣-١ - التأثير الكلي للأزمة على الاقتصاد اللبناني بشكل عام:

تزامن اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١ مع المزيد من التدهور الأمني وتراجع النمو الاقتصادي من ٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠١٠ إلى ١،٢٪ عام ٢٠١٣. فضلاً عن تدهور الكثير من أوضاع القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاعات الريادية كالسياحة والعقارات والتجارة، خصوصاً أن سوريا

شكّلت على الدوام القناة الرئيسية لحركة استيراد وتصدير البضائع اللبنانية. وهذا ما انعكس بدوره ارتفاعاً في الأسعار المحلية للسلع المستوردة بطرق بديلة أكثر كلفة غالباً. وقد اتسمت هذه الفترة أيضاً بازدياد الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة بما فيها التعليم والصحة والكهرباء والمياه والنفايات والنقل مقابل تراجع واردات الخزينة مما فاقم في المحصلة عجز الموازنة العامة.

٣-٢- تأثير النزوح السوري على المجتمعات المضيفة:

تتعدّد أوجه تأثير النزوح السوري على المجتمعات المضيفة لتطال مختلف أوجه الحياة، وذلك على الشكل التالي:

أولاً– زيادة الضغط على الخدمات العامة الأساسية وحصول توتر بين الطرفين: وذلك أن تركّز الأعداد الكبيرة من النازحين السوريين في مناطق الأطراف التي ترتفع فيها نسبة الفقر، أي في الشمال والجنوب والبقاع حيث تبلغ نسبة الفقراء في هذه المناطق ٥٣٪ و٤٢٪ و٣٠٪ على التوالي، قياساً إلى ٢٨٪ على المستوى الوطني، وترتفع فيها نسبة الأمية وانعدام أطر الحماية الاجتماعية النظامية أدّى إلى إرهاق كاهل المجتمعات المضيفة المذكورة وتدهور الظروف المعيشية التي تعانيها هذه المناطق(ILOb، 2014).

فقد تضاعفت الضغوط نتيجة النزوح السوري الكثيف على الخدمات الأساسية والبنى التحتية المحدودة أصلاً كماً ونوعاً. كما زاد هذا النزوح من حجم التوتر بين النازحين والمضيفين، خصوصاً مع تمتع النازحين بتقديمات مالية وعينية إضافية بقيت بعيدة عن متناول الكثيرين في المجتمعات المضيفة من جهة، ومنافسة المقيمين على فرص العمل النادرة من جهة أخرى.

ثانياً – تضخم أسعار السلع: سجلت أسعار السلع الأساسية عام ٢٠١٢ ارتفاعاً تراوح بين ١٥٪ في البقاع و٦٪ في الشمال. ومن أبرز هذه السلع: الغذاء والدواء وفاتورة الكهرباء والهاتف ومياه الشرب والنقل بين المناطق (ILOb، 2014). فارتفاع أسعار هذه السلع ناجم عن ازدياد الطلب نتيجة التدفق المتزايد للنازحين السوريين وضخ كتلة نقدية كبيرة كمساعدات مباشرة لهؤلاء النازحين من قبل جهات مانحة. ومما فاقم من هذا التضخم عدم قدرة النازحين السوريين والمواطنين على السواء للحصول على سلع سورية رخيصة جرت العادة على التزود بها من سوريا قبل أن يتدهور الوضع الأمني وتتوقف العجلة الاقتصادية فيها. ومما لا شكّ فيه أن ضغوطات التضخم تتفاوت كثيراً بين منطقة وأخرى في مناطق النزوح، وإن كانت المجتمعات الأكثر فقراً تواجه التأثير الأكبر في ظل ضعف قدرتها الشرائية وحالة الحرمان التي تعانيها.

ثالثاً– تضخم إيجارات المساكن: تزايد الطلب على المساكن المستأجرة بشكل غير مسبوق. مما انعكس ارتفاعاً كبيراً في أسعار الإيجارات تجاوزت نسبته في بعض الأحيان ٢٠٠ ٪ خلال فترة قياسية لا تتجاوز ستةأشهر. وقد بدت هذه النسبة أكثر حدة في بعض مناطق العاصمة بيروت لتصل إلى ٤٠٠٪. مما حد كثيراً من قدرة اللبنانيين على الاستئجار أو الشراء في السوق العقارية المحلية. لا بل سجلت حالات متكررة للضغط على مستأجرين لبنانيين لإخلاء مأجورهم إفساحاً في المجال لتأجيرها لنازحين سوريين ببدلات إيجار أعلى(ILOb، 2014).

رابعاً– إنخفاض المداخيل: أدّى انخفاض النمو الاقتصادي في لبنان عموماً، ومناطق البقاع والشمال خصوصاً نتيجة إغلاق الحدود اللبنانية السورية، إلى جانب أسباب أخرى منها تردي الوضع الأمني في طرابلس ووادي خالد وعرسال، إلى تراجع مداخيل ما يقارب ٩١٪ من سكان البقاع و ٨٩٪ من سكان الشمال الذين طالهم المسح. ومن أبرز العوامل التي ساهمت في هذا التراجع ما يلي:

مزاحمة العمالة السورية النازحة لليد العاملة اللبنانية في ظل منافسة غير متكافئة في غالبية القطاعات الاقتصادية، لأسباب سبق أن أشرنا اليها فيما يتصل بخصائص العمالة السورية النازحة (UNHCR، 2012). ومما عزّز من هذه المنافسة أيضاً أن العديد من النازحين السوريين كانوا يبدأون أعمالهم الصغيرة بأسعار تقل كثيراً عن مثيلتها اللبنانية (مثل تصليح السيارات وتجارة التجزئة للبضائع والمخابز والمطاعم) مستفيدين غالباً من رخص البضائع المهربة من سوريا وتدني إيجارات الأمكنة الضيقة والمرتجلة وخلوّها من تكاليف الترخيص والمياه والكهرباء وما شابه. لا بل قد يجرون هذه الأعمال التجارية ضمن أماكن سكنهم. كما أن هذه المشروعات الصغيرة تكاد توظف بشكل حصري السوريين بمن فيهم الطهاة والنوادل والمديرين وعمال النظافة.

وهذا ما يتضح من خلال الرسم البياني أدناه حول مزاحمة النازحين السوريين للعمالة اللبنانية في مناطق الشمال والبقاع، بحسب القطاعات التي صرح المستجوبون أنها تشهد أعلى نسبة مزاحمة:

رسم بياني رقم (٢): مزاحمة العمالة السورية النازحة بحسب القطاعات(٪)

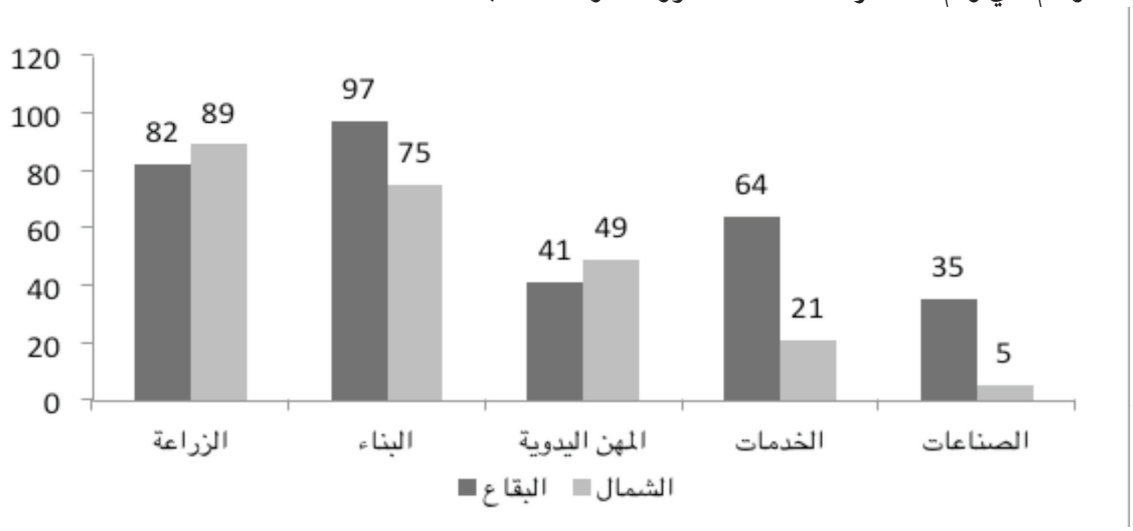

المصدر: (UNHCR، 2012)

وهذه المنافسة غير المتكافئة تسببت بإغراق الاقتصاد اللبناني المحلي، لا سيما في المناطق المضيفة في البقاع والشمال، وطالت نشاطات حرفية يعتمد عليها أهل هذه المناطق مثل النجارة وتلحيم المعادن والبناء والصيانة والنقل. وهو ما أدى إلى بطالة واسعة في أوساط أبناء هذه المناطق وتدني مستوى معيشتهم.

– تردي الوضع الأمني أدى إلى تراجع المبيعات بنسبة كبيرة وصلت حتى ٧٥٪ في بعض القطاعات الاقتصادية لمدينة طرابلس.

– إنقطاع التهريب وتوقف التجارة الحدودية لا سيما في مناطق مثل وادي خالد وعرسال، حيث كانت هذه النشاطات تشكل المصدر الرئيسي للمعيشة في تلك المناطق قبل الأزمة.

– عدم القدرة على الدخول على الأراضي الزراعي القريبة من الحدود وجني المحاصيل، خصوصاً مع وجود الألغام الأرضية على طول هذه الحدود.

– تراجع التجارة الداخلية بين المناطق نتيجة التدهور الأمني في الشمال.

– إنخفاض حركة التصدير والاستيراد من وإلى سوريا مما أدّى إلى ارتفاع أسعار العديد من المواد الأولية .

وبالاجمال يمكن تلخيص أبرز تداعيات الأزمة السورية على الأوضاع في مناطق الشمال والبقاع، بحسب تقييم المستجوبين في هذه المناطق المضيفة على الشكل المبيّن في الجدول التالي:

جدول رقم (٨): أبرز ميادين تأثير أزمة النزوح السوري على المجتمعات المضيفة في لبنان (٪)

ميادين التأثير	البقاع الشمالي	البقاع الأوسط	البقاع الغربي	وادي خالد	طرابلس
تقلص القدرة في الحصول على الخدمات الأساسية	٣٧	٣١	٣٠	٩٩	١٤
تقلص القدرة في الحصول على سلع أرخص	٥٩	٧٠	١٠٠	١٠٠	٤٦
تراجع مداخيل الأسرة	٨٧	٧٠	٨٠	١٠٠	٥٩
ارتفاع أسعار السلع والخدمات	٧٩	٧٩	٩٠	٩٩,٥	٩٢
فقدان الشعور بالأمن	٧١	٧٠	٦٠	١٠٠	٩٦,٥
استنزاف الموارد الطبيعية النادرة	١٠	٥	١٠	٩٨	٨
المزاحمة على فرص العمل المتوفرة	٧٤	٩٠	٨٠	١٠٠	٨٢
الضغط على خدمات الصحة والتعليم المحلية	٦	١٠	٤٠	٩٩,٥	٢,٥

المصدر: (UNHCR، 2012)

٤- التوصيات والسياسات المطلوبة

بناء على دراسة أوضاع النازحين السوريين تركز منظمة العمل الدولية (ILO) في توصياتها لتحسين هذه الأوضاع على عدد من الجوانب الأساسية كأولويات تهم هؤلاء النازحين والمجتمعات المضيفة على حد سواء. وهذه الجوانب هي:

أولاً– دعم برامج لإيجاد فرص عمل فورية في المدى القصير لكل من النازحين والمجتمعات المضيفة، على أن تكون موجهة بالتحديد للذكور والاناث من الشباب اللبنانيين والسوريين ذوي المستويات المهنية والتعليمية المتدنية. ومن هذه البرامج على سبيل المثال:

– تنفيذ مشاريع البنى التحتية وإعادة البناء والأشغال العامة في المناطق الريفية والمحرومة.

– دعم تقني لتصميم مبادرات تنمية محلية كفيلة بالمساهمة في تحسين ظروف المعيشة.

– القروض الصغيرة أو المنح للمشاريع المجهرية ومشاريع الNنتاج الذاتي.

– إقامة مراكز توظيف طارئة كحلقة وصل بين أرباب العمل والعمال الباحثين عن عمل.

ثانياً– تعزيز حوكمة العمل لضمان مواجهة التحديات المتصلة بضعف الامتثال لقوانين العمل ومعايير العمل الدولية، والتي تفاقمت من جراء تدفق النازحين السوريين. فلبنان يعاني أصلاً من وجود اقتصاد غير رسمي كبير وعدم احترام إجراءات سلامة العمل أو الالتزام بتطبيق الحد الأدنى للأجور إلى جانب وجود عمالة أطفال عالية وما إلى ذلك. ولذلك يمكن معالجة هذه القضايا من خلال التدابير التالية:

– تشجيع عملية تنظيم واستيعاب مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي.

– تطوير سياسة أجور تأخذ بعين الاعتبار مجموعة المؤسسات والسياسات المستخدمة حكومياً لتصحيح إخفاقات السوق وتأمين مخرجات فعالة اقتصادياً ومرغوبة اجتماعياً.

– بناء قاعدة معلومات احصائية حول سوق العمل إلى جانب استكشاف أسواق محتملة.

– وجوب إصدار قانون خاص بالعمالة الأجنبية يُنظم هذه العمالة، إبتداءً من تأشيرة الدخول إلى الأراضي اللبنانية مروراً بنسب الضرائب والرسوم الواجب تأديتها وكذلك نظام التأمين الصحي المطبق عليهم.

– تفعيل وزارة العمل وتعزيز قدرتها على فرض احترام المعايير وأحكام قانون العمل.

– تسهيل عمل المنظمات غير الحكومية والاعتراف بشرعية عملها في مجال مراقبة سوق العمل وملاحقة التعديات التي تصيب العاملين .

ثالثاً– تعزيز المهارات والقدرات المتاحة: وذلك من خلال التدريب المهني والتقني الموجه للنازحين السوريين واللبنانيين. بما في ذلك تقديم برامج تدريبية خاصة بالنساء استناداً إلى تقييم احتياجات ومتطلبات السوق. إضافة إلى توفير الأدوات والتجهيزات البسيطة للنازحين السوريين الذين لديهم المهارات المطلوبة دون التسبب باختلال توازنات سوق العمل.

رابعاً– تطوير مقاربات فعالة لتوفير فرص العمل للنساء والشباب ممن لم يسبق لهم العمل، خصوصاً بين السوريين النازحين.

خامساً– وضع برامج دعم لحماية الأطفال من الاستغلال وضمان حقهم في التعليم: والمطلوب تحديداً في هذا المجال برامج للرعاية الاجتماعية والمساعدات التي تلبي الاحتياجات الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة والتعليم، بما يوفر التعويض عن القيمة المضافة لدخل الطفل، لا سيما تلك المخصصة للأسر التي ترأسها نساء أو حتى أطفال. كما أن تيسير الحصول على التعليم يعتبر من التدخلات المؤدية إلى خفض عمل الأطفال وتحسين فرص الهروب من مصيدة الفقر.

والجدير ذكره أن هذه التوصيات تتقاطع مع الكثير من سيناريوهات التدخل التي تقترحها منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومعنية بشؤون النازحين مثل المنظمة الدولية لإدارة التنمية – (DMI)، والتي

تشدد على سيناريو محدد من ثلاثة محاور هي: تحسين المساعدات للنازحين والمضيفين على حد سواء، وتصميم آليات قصيرة المدى لتوليد الدخل وذات استخدامات كثيفة لليد العاملة، وتصميم برامج تنمية متوسطة وطويلة الأجل، بحيث تتضمن هذه المحاور إجراءات أساسية متفاوتة تبعاً للمناطق المستهدفة، مثل:

- دعم إنفاق الأسر من خلال قسائم سلع غذائية وغير غذائية.
- توفير فرص عمل في المدى القصير من خلال تنفيذ مشاريع قصيرة المدى تتطلب عمالة كثيفة.
- دعم المهارات الإنتاجية للنساء والشباب بما فيها الجودة والبيع في الأسواق المحلية.
- دعم إنتاج الزيتون وزيت الزيتون من خلال تقديم معدات العصر والتدريب والإرشاد.
- دعم مربي النحل من خلال تقديم العلاجات بأثمان زهيدة والتدريب على التسويق والجودة.

دعم أنظمة ري جديدة.

- تقديم القروض للمزارعين الأشد حاجة، ومساعدتهم في زراعة المحاصيل العضوية ومحاصيل جديدة تلبي الطلب المحلي وفي إيجاد قنوات تصريف دائمة لها.
- إيجاد طرق ووسائل مواصلات بديلة لتصدير منتجات المناطق المتضررة، مثل البقاع.
- تأمين برادات لحفظ منتجات المناطق الزراعية في البقاع والشمال.

الفصل الثاني

تنفيذ خطة الكهرباء ٢٠١٠

التقرير الثامن لوزارة الطاقة والمياه

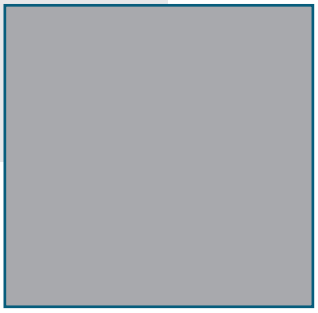

تنفيذ خطة الكهرباء ٢٠١٠ : التقرير الثامن لوزارة الطاقة والمياه

قدّم وزير الطاقة والمياه إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/١/٣١ تقرير الوزارة الدوري الثامن حول المراحل التي قطعها تنفيذ خطة الكهرباء. وكان مجلس الوزراء قد أقرّ «ورقة سياسة قطاع الكهرباء» التي أعدتها وزارة الطاقة والمياه بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢١ طالباً من الوزارة وجوب رفع تقرير كل ستة أشهر عن المراحل والخطوات التي قطعتها عملية وضع هذه الخطة موضع التنفيذ. وتتكون الورقة–الخطة من عشر مبادرات مترابطة ومتكاملة تُغطي المحاور الأساسية الثلاثة للقطاع وهي: البنى التحتية للقطاع، ومصادر الطاقة، والأطر القانونية.

وتجدر الإشارة إلى أن كلفة الخطة تبلغ ٤٨٧٠ مليون دولار، موزعة كما يلي: ١٥٥٠ مليون دولار من الدولة، و٢٣٢٠ مليون دولار من القطاع الخاص، و١٠٠٠ مليون دولار من الجهات المانحة. وهي تهدف لتوليد ٤٠٠٠ ميغاواط بغضون العام ٢٠١٤ وما مقداره ٥٠٠٠ ميغاواط ما بعد العام ٢٠١٥.

وكان من المفترض أن تبدأ المرحلة الأولى من هذه الخطة صيف العام ٢٠١٠ باستئجار الباخرتين التركيتين لتأمين ما بين ١١٠ إلى ٢٨٠ ميغاواط، بالاضافة إلى استجرار الطاقة من تركيا عبر سوريا بكمية تتراوح بين ١٠٠ إلى ١٥٠ ميغاواط.

أما المرحلة الثانية فتمتد من العام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، وتقضي بإقامة معامل لإنتاج ٧٠٠ ميغاواط بالتزامن مع عمليات تأهيل وتوسيع معملي الذوق والجية وإصلاح معملي البداوي والزهراني، إلى جانب إجراءات أخرى لتوليد الكهرباء من المياه ومصادر الطاقة البديلة. ولذلك كان يفترض أن توفر هذه الخطة إنتاجاً إضافياً قدره ٤٠٠ ميغاواط عام ٢٠١١، وحوالي ٤١٥ ميغاواط سنة ٢٠١٢ لتصل قدرة الانتاج إلى ٢٥٦٠ ميغاواط عام ٢٠١٣ وصولاً حتى ٤١٣٥ ميغاواط في العام ٢٠١٥.

ونعرض فيما يلي ملخصاً عن التقرير الثامن المشار اليه أعلاه، متضمناً آخر ما توصلت إليه الأعمال لتنفيذ خطة الكهرباء حتى تاريخ ٢٠١٤/١/٣١:

أولاً- البنى التحتية

١- الإنتاج

(الوصول إلى قدرة إنتاجية ٤٠٠٠ ميغاوات في ٢٠١٤ و٥٠٠٠ ميغاوات فيما بعد)

إمكانية استئجار أو استجرار ٢٥٠ ميغاوات (بواخر أو مولدات أو استيراد) لسد النقص في صيف عام ٢٠١٠ ولتأمين بديل على مدى ٢–٣ سنوات لعملية تأهيل واستبدال المعامل القديمة.

المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	القدرة الإنتاجية المضافة (ميغاوات)	حالة التنفيذ
من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣	**١١٠-٢٨٠**	**١- استئجار العبّارات:** باشرت شركة Karpowership بإنتاج الطاقة من أول باخرة ووصلها مع معمل الذوق بقدرة إنتاجية ١٨٧,٨٥ ميغاوات بتاريخ ٢٠١٣/٠٣/٣٠ ومن الباخرة الثانية في معمل الجيه بقدرة إنتاجية بلغت ٨٢,١٥ ميغاوات بتاريخ ٢٠١٣/٠٩/٠٣. أي تأمين زيادة إجمالية في القدرة الإنتاجية قدرها ٢٧٠ ميغاوات، إلى جانب تغذية إضافية تتراوح من ساعتين إلى ثلاث ساعات يومياً.
من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣	**١٠٠-١٥٠**	**٢- بدء استجرار الطاقة من تركيا:** لم يتم حتى تاريخه
		٣- حال استجرار الطاقة من بلدان الأخرى: • من سوريا: إن العقود الموقعة مع سوريا لاستجرار الطاقة على توتر ٤٠٠ ك.ف.، ٢٢٠ ك.ف.، و ٦٦ ك.ف. لا تزال سارية المفعول إلا أن وزارة المالية لم توفّر الأموال اللازمة لسداد قيمة الطاقة المنجزة وتلك المطلوب استجرارها. وهذا ما يحرم لبنان من طاقة كهربائية بحوالي ٣٠٠-٤٠٠ ميغاوات تمكنه من توفير ٣,٥ ساعات تغذية إضافية يومياً. • من مصر: أعرب الجانب المصري عن موافقته على إعادة استجرار الكهرباء إلى لبنان عبر الأردن وسوريا، إلا أن العطل الناجم عن تخريب خط ال ٤٠٠ ك.ف. عند الحدود السورية -الأردنية حال دون استجرار الطاقة من مصر حالياً. • من إيران: أكّد الجانب الإيراني استعداده لتصدير الطاقة الكهربائية من إيران. إلا أن الخطوط الكهربائية المتفق عليها للنقل عبر سوريا قد تضررت كثيراً خلال الأزمة. وقد جرى الاتفاق على استمرار المباحثات حول عقد اتفاقية بيع الكهرباء فور ثبوت إمكانية تبادل SWAP للكهرباء من إيران إلى لبنان عبر الجانب السوري.

إضافة ٦٠٠-٧٠٠ ميغاوات بشكل عاجل عبر إنشاء معامل بتمويل من الدولة اللبنانية، مع احتمال التمويل الخارجي أو الخاص اللاحق.مع احتمال توزيعها على الشكل التالي: ٢٠٠-٣٠٠ ميغاوات و٤٠٠-٥٠٠ ميغاوات نهاية ٢٠١٠.

المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	القدرة الإنتاجية المضافة (ميغاوات)	حالة التنفيذ
من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣	٦٠٠–٧٠٠	١– إنشاء معامل جديدة: إضافة وحدة بقدرة متوسطة ٥٥٠ ميغاوات تعمل على الدارة المركبة في دير عمار: العمل على التصاميم الهندسية وشراء JP Avax باشرت شركة بتاريخ AF Consult المعدات تحت إشراف الاستشاري العالمي ٢٠١٣/١٠/١٤ على أن يتم تسليم الدارة المفتوحة بقدرة ٣٤٥ ميغاوات بتاريخ ٢٠١٥/٠٤/١٣ وقدرة ٥٢٥ ميغاوات للدارة المركبة في ٢٠١٥/١١/١٢. لم تتمكن الشركة إلى الآن من استلام الموقع لأنه لا يزال في عهدة الجيش اللبناني، إضافة إلى تهديد نواب المنطقة بمنع إنشاء المعمل. إضافة وحدات بقدرة ٢٧٢ ميغاوات تعمل على المحركات العكسية في الذوق والجية: بتنفيذ الأعمال المطلوبة في الذوق BWSC– MAN باشرت شركة بتاريخ MVV– Decon والجيه تحت إشراف الاستشاري العالمي ٢٠١٣/٠٥/٢٧، وكان يفترض تسليم معمل الجيه بقدرة ٧٨,٢ ميغاوات بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٠ ومعمل الذوق بقدرة ١٩٤ ميغاوات بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٣، لكن الأعمال ما زالت جارية مع إتمام إجراءات الاقتراض من مصرف HSBC. بفوائد متدنية قدرها ٣ ٪.

تأهيل، إصلاح، استبدال أو توسيع المعامل القديمة بما يؤمن قدرة إنتاجية حوالي ٢٤٥ ميغاوات.

المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	القدرة الإنتاجية المضافة (ميغاوات)	حالة التنفيذ
من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥	حوالي ١٠٠	**تأهيل الذوق والجية:** لم يتم لتاريخه فض العروض بسبب تأخر إجراءات التلزيم من خلال الصناديق المانحة ومجلس الإنماء والإعمار. ١. المجموعة الأولى تأهيل معمل الذوق (الوحدات الإنتاجية من ١ إلى ٤): لم يتم لتاريخه فتح الأسعار. ٢. المجموعة الثانية تأهيل معمل الجية (الوحدات ١ و ٢): اتفاق الجانبين اللبناني والإيراني على قيام بعثة إيرانية بالكشف على المجموعات واقتراح الحلول الممكنة عقب مناقشة اللجنة اللبنانية الإيرانية إمكانية قيام إيران بتأهيل المجموعة الأولى والثانية لمعمل الجية بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٧. ٣. المجموعة الثالثة تأهيل معمل الجية (الوحدات الإنتاجية ٣ و ٤ و٥): لم يتم لتاريخه فتح الأسعار.
من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣	٧٥	**إصلاح معملي دير عمار والزهراني:** عملية التطوير على العنفة الأولى في معمل دير عمار وعلىYTLأنهت شركة عنفات معمل الزهراني. ونتيجة لذلك زاد الإنتاج حوالي ٤٨ ميغاوات مع احتمال وصول إجمالي الإنتاج الإضافي إلى ٦٢,٥ ميغاوات عقب استكمال عملية تطوير عنفة في معمل دير عمار التي تأجلت مراراً نتيجة الوضع الأمني بالشمال.

المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	القدرة الإنتاجية المضافة (ميغاوات)	حالة التنفيذ
من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢	٧٠	**زيادة توربينات الغاز ذات الدارة المركبة في صور وبعلبك:** تم اختيار شركة لإنجاز دراسة جدوى معمقة فنية واقتصادية لكافة احتمالاتPOYRY بشكل أولي.GEالتطوير بعد تأكيد الجدوى الاقتصادية التي أجرتها شركة ويؤدي المشروع عند تنفيذه إلى زيادة ٨٤ ميغاوات كتقدير أولي وإلى زيادة التغذية الكهربائية ساعة إضافية يومياً.

مشروع (IPP–MW ١٥٠٠) البدء فوراً (٢٠١٠– ٢٠١٤) بعملية إنشاء معامل بقدرة ١٥٠٠ميغاوات ، ولاحقاً ١٠٠٠ ميغاوات بعد ٢٠١٤ عن طريق التعاون مع القطاع الخاص وبتمويل نسبته ٢٠ ٪ من القروض الدولية كحد أدنى، مع إعطاء هذه الطريقة كل فرص النجاح اللازمة عند توافر فعاليتها وجدواها الاقتصادية والتشغيلية.

المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	القدرة الإنتاجية المضافة (ميغاوات)	حالة التنفيذ
من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤	١٥٠٠	**إنشاء معامل جديدة**: بعد فوزها بالمناقصة المعنية، بدأت شركة Mott بإعداد دراسة الجدوى الفنية الاقتصادية لمشروع Mac Donald إضافة وحدات توليد كهرباء بقدرة ١٥٠٠ ميغاوات إلى الشبكة الكهربائية. ولكن لم يتم حتى تاريخه إقرار مشروعي قانون أعدتهما الوزارة بخصوص هذا المشروع.

زيادة الإنتاج المائي عبر تصليح، وتأهيل و/أو استبدال المعامل القديمة، وتوفير طاقات إنتاجية جديدة عن طريق المياه يترافق مع عمليات بناء السدود في قطاع المياه.

المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	القدرة الإنتاجية المضافة (ميغاوات)	حالة التنفيذ
من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥	٤٠	**الطاقة المائية**: أنهت وزارة الطاقة والمياه دراسة الجدوى التفصيلية بالتعاون مع الاستشاري SOGREAH– ARTELIA، لإقامة محطة كهرمائية على سد جنة والذي يُتوقع أن يُنتج ٥٤ ميغاوات في نظام مجرى النهر و ١٠٠ ميغاوات في نظام الذروة الذي سيتم اعتماده. إضافة إلى إجراء مشاورات بين الوزارة ومكتب التعاون الإيطالي والأمم المتحدة لدرس سبل إطلاق مبادرات أخرى في مجال الطاقة الكهرمائية.

إدخال الطاقة الهوائية عبر إنشاء مزارع الهواء عن طريق القطاع الخاص

المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	القدرة الإنتاجية المضافة (ميغاوات)	حالة التنفيذ
من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣	٦٠–١٠٠	**الطاقة الهوائية**: شُكلت لجنة من جميع الوزارات المعنية لفض العروض المقدمة فيما يتعلق بالمناقصة العالمية لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح، حيث تقدمت ٤ شركات كبرى، عقدت اللجنة أولى اجتماعاتها لفض العروض ورفع النتيجة إلى مقام مجلس الوزراء في أقرب فرصة ممكنة.

تشجيع القطاع الخاص لإنتاج الطاقة من النفايات ودراسة الطاقة الحرارية الأرضية.

المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	القدرة الإنتاجية المضافة (ميغاوات)	حالة التنفيذ
من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤	١٥-٢٥	**الإنتاج عبر النفايات:** أنهت UNDP-CEDRO مع شركة AG GEOWATT تنفيذ دراسة أطلس لطاقة الأرض الحرارية. ومن المتوقع أن تنشره في آخر كانون الثاني ٢٠١٤، إضافة إلى إنهاء دراسة الـ Bio Mass.

١. خلاصة الأعمال المتعلقة بالإنتاج:

وصل لبنان إلى مستويات قياسية في إنتاج الكهرباء عام ٢٠١٣ تخطت ١٨٥٠ ميغاوات. وأدت إلى تغذية كهربائية وصلت إلى ١٨ ساعة بالرغم من وجود ما يزيد عن مليون نازح سوري أدّى إلى زيادة الطلب على الكهرباء بحوالي ٣٠٠ ميغاوات. وما زالت الإمكانية متوفرة لاستجرار ٤٠٠ ميغاوات من سوريا بما يسمح بزيادة التغذية الكهربائية إلى أكثر من ٢٠ ساعة يومياً. ولكن هذه الإمكانية متوقفة على مسألتين، هما: أولاً مبادرة وزارة المالية إلى تأمين المدفوعات اللازمة لمؤسسة كهرباء لبنان من أجل تسديدها للجانب السوري، الذي يؤكد باستمرار استعداده لتأمين هذه التغذية، وثانياً المباشرة بتنفيذ وصلة المنصورية.

ويتوقع أن تصل الطاقة المنتجة إلى حدود ٢٥٠٠ ميغاوات في حال إنجاز معملي الذوق والجية. وبذلك يمكن الوصول إلى حدود ٢٤ ساعة يومياً في فترات معينة من السنة، مع احتساب الطاقة المستجرة من سوريا. ومع إنهاء معمل دير عمار نهاية ٢٠١٥ وبداية ٢٠١٦ وإضافة ٥٥٠ ميغاوات تصبح التغذية بمعدل ٢٤ ساعة يومياً أمراً حتمياً. إلا أن الاستمرار بهذه التغذية بشكل ثابت ودائم حينذاك يتطلب بدون شك مواكبة الطلب المتزايد وتأمين الاستقرار الكهربائي الدائم إلى ٢٠٢٠ وما بعد.

٢. النقل

تركّز سياسة النقل على إلغاء الاختناقات وتخفيض الخسائر التقنية، وتأمين التحكم بما يضمن استقرار ربط معامل الإنتاج بمراكز الطلب وبكلفة منخفضة.

٢-١- إنجاز ربط شبكة التوتر العالي ٢٢٠ كيلوفولت في المنصورية سنة ٢٠١٠.

المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	حالة التنفيذ
من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١	لم يُنجز، مما يعيق تصريف الطاقة الكهربائية المنتجة ضمن خطة الـ ٧٠٠ ميغاوات والطاقة المستجرة والمستأجرة.

٢–٢– استكمال البنى التحتية للربط العربي ٤٠٠ كيلوفولت في منطقة كسارة.

المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	حالة التنفيذ
من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢	المشروع متوقف.

٢–٣– استكمال المركز اللبناني للتحكم الوطني سنة ٢٠١١.

المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	حالة التنفيذ
من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢	تم إنجاز وصلة ألياف بصرية على توتر ١٥٠ ك.ف. بهدف إيجاد بديل عن وصلة المنصورية غير المنجزة حتى تاريخ هذا التقرير.وبالرغم من تجهيز المعدات التقنية المطلوبة إلا أن المركز ما زال غير قادر على العمل كلياً في حالة الطوارئ أو في حالة الأعطال القائمة بسبب عدم إنجاز خط التوتر العالي ٢٢٠ ك.ف. في منطقة المنصورية

٢-٤- تجهيز محطات وخطوط النقل الملحوظة في خطة الـ ٧٠٠ ميغاوات:

المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	حالة التنفيذ
المحطات المناطقية من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ وتوسيع شبكة النقل من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥	- زيادة القدرة التحويلية لبعض محطات التحويل الرئيسية في المناطق: قررت الوزارة تطبيق المادة ١٤٧ من قانون المحاسبة العمومية لجهة عقد اتفاق رضائي مع العارض الوحيد شركة "ماتيليك" اللبنانية، وذلك بعد فشل خمس مناقصات عمومية. وقد شُكلت لجنة متخصصة لتقييم العرض الإداري والفني والمالي، حيث تبيّن للجنة مطابقة هذا العرض . وكانت الوزارة قد خفضت حوالي ١٨ ٪ من مبلغ العرض حيث وصلت القيمة النهائية لسعر العرض إلى حوالي ٣٧,٧ مليون دولار أمريكي مشتملاً على الضريبة على القيمة المضافة. وقد صدرت موافقة ديوان المحاسبة بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٣ وسيتم توقيع العقد بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٨. - تحرير الدارة الثانية من خط ٢٢٠ ك.ف. كسارة - دير نبوح العاملة على توتر ٦٦ ك.ف. وتأهيل خط ٦٦ ك.ف. القديم كسارة - دير نبوح (٦٦ ك.ف.): جرت مناقصة لإنشاء خط توتر عالي ٦٦ ك.ف. وفق الترتيب التالي: LOT 2A: من محطة دير نبوح شمالاً إلى محطة الهرمل. وفازت به شركة MITAS. LOT 2C- LOT 2B: من محطة الهرمل إلى محطة بعلبك (B2) ومن محطة بعلبك إلى محطة كسارة (C2). وفازت به شركة GAM العُمانية. وقد وافق ديوان المحاسبة على ملف التلزيم وقامت الوزارة بتوقيع العقد حسب الأصول بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٣. إنشاء وتجهيز محطات تحويل رئيسية كبرى في البحصاص، الأشرفية والضاحية (GIS): فازت شركة "ماتيليك" اللبنانية بالعقد. وبعد موافقة ديوان المحاسبة على ملف التلزيم وقعت الوزارة العقد حسب الأصول بتاريخ ٢٠١٤/١/٣. كابلات جوفية ٢٢٠ ك.ف.: فازت بتنفيذها شركة "برسيمان" الفرنسية. وبعد موافقة ديوان المحاسبة على ملف التلزيم وقعت الوزارة العقد حسب الأصول بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٨. محطة المارينا: فوجئت الوزارة بأن الأرض التي كانت تسعى لبناء محطة المارينا المخصصة لمنطقة المتن الساحلي عليها قد تم ضمها إلى أملاك بلدية النقاش. وحالياً تجري المحادثات مع البلدية ووزارة المالية إما من أجل التأكيد على البناء في نفس العقار أو تخصيص عقار محاذٍ له بغية إقامة المحطة المذكورة. تجهيز المحطات الملحوظة من قبل مؤسسة كهرباء لبنان: محطتا صيدا وبعلبك: أنهت مؤسسة كهرباء لبنان فتح العروض المالية للشركات التي تأهلت فنياً في انتظار أن يتخذ مجلس إدارة المؤسسة القرار المناسب .

المحطات المناطقية من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ وتوسيع شبكة النقل من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥	محطتا صيدا وبعلبك: أنهت مؤسسة كهرباء لبنان فتح العروض المالية للشركات التي تأهلت فنياً في انتظار أن يتخذ مجلس إدارة المؤسسة القرار المناسب . تشغيل محطة فيطرون: لم تتحرك القوى الأمنية لدعم فرق المتعهد ومؤسسة كهرباء لبنان أثناء تنفيذ الأشغال. وهذا ما حرم محطة فيطرون من إغلاق وصلة حالات – فيطرون – بكفيا. الإشراف على تنفيذ كافة أعمال النقل: فازت شركة كهرباء فرنسا بالعقد. وقد أعدت الوزارة الملف وأرسلته إلى ديوان المحاسبة لإجراء المراقبة المسبقة حسب الأصول. **خط النقل ٦٦ ك.ف. السلطانية / مرجعيون:** أنجزت كل المناقصات (باستثناء محطة المارينا) وباتت النتيجة كالتالي: سيتم استعمال ما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار تم توفيرها في القانون ١٨١ (إنتاج، نقل، توزيع، دراسات) في مشاريع متبقية من الخطة أو في مشاريع إضافية بغية زيادة الإنتاج وتخفيض الكلفة وتحسين الخدمة. تأمين ٨١٠ ميغاوات بدلاً من ٧٠٠ ميغاوات بتكلفة أقل مما كانت مقدرة في القانون ١٨١. تأمين مصادر تمويل من عدة مصارف وجهات مُقرضة.منها قرض بقيمة ٣٦٠ مليون دولار مع HSBC بفائدة حوالي ٣ ٪ أي نصف تكلفة اقتراض الدولة عبر سندات الخزينة. تعزيز الشفافية في المناقصات وزيادة التنافسية من أجل تأمين أحسن الأسعار وبمواصفات عالية. وذلك تحت إشراف جهات دولية عديدة ولجنة إدارة المناقصات وديوان المحاسبة ووزارة المالية. المخطط التوجيهي للنقل: أنهت شركة EDF الفرنسية في حزيران ٢٠١٣ المخطط التوجيهي للنقل والإنتاج في لبنان. وقد شكلت مؤسسة كهرباء لبنان لجنة متخصصة بغية تحضير دفاتر الشروط اللازمة لتنفيذ المشاريع الواردة في المخطط التوجيهي للنقل.

٣. التوزيع

تقوم سياسة التوزيع على اعتماد برنامج مرحلي وواقعي قابل للتطبيق بمشاركة القطاع الخاص، ضمن الأطر القانونية القائمة للاستثمار في تصميم، وتجهيز، وتنفيذ وصيانة أعمال التوزيع الكهربائية بما فيها العدادات والفوترة والجباية ضمن أنظمة حديثة. وفيما يلي أبرز المشاريع المقترحة في مجال التوزيع:

١–٣– نقل التوزيع إلى واقع أفضل من خلال المساواة بين المناطق بالتغذية والجباية، تمهيداً للشراكة مع القطاع الخاص ابتداءً من عام ٢٠١١. وبالتالي اعتماد مجموعة " إجراءات سريعة" لتفعيل الجباية ولوقف السرقة والهدر على مختلف أنواعه. وهذه الاجراءات هي:

– تمت زيادة فعالية الجباية بحدود ٦,٧٪ بالنسبة للمحدد في المشروع باستثناء الأشهر الأربعة الأولى منه. كما تم العمل على نزع التعديات عن الشبكة الكهربائية حيث حرر ٧٤٠٠ محضر تعدّ على الشبكة.

– قرر مجلس الوزراء زيادة التعرفة في مدينة بيروت ومناطق الاستثناءات بما يحقق زيادة في المداخيل تُقدر بحوالي ٢٨٠ مليار ليرة سنوياً. حيث أوعز المجلس إلى مؤسسة كهرباء لبنان ببدء التحضيرات الفنية واللوجستية اللازمة. وقد أبدت المؤسسة حينها استعدادها لتنفيذ القرار اعتباراً من بداية ٢٠١٤.

٢–٣– تحضير دفاتر الشروط وإجراء مناقصات لتلزيم أعمال « مقدمي الخدمات» بطريقة شفافة إلى شركات متخصصة تقوم بأعمال الخدمات الكهربائية مع الالتزام بتحسين مستواها وبمعايير الجودة. مما يوفر مداخيل وافية ومستدامة للخزينة (٢٠١١–٢٠١٤).

مشروع مقدمي خدمات التوزيع والمدة الزمنية لتنفيذ المشروع	حالة التنفيذ
عملية المناقصات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١ تطوير وصيانة شبكة التوزيع، قراءة العدادات آلياً ونظام الفوترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ إصلاح وتأهيل شبكة التوزيع من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ إدارة البرنامج من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤	بعد انتهاء مرحلة المناقصات والتلزيمات وإعداد الخطة لبرنامج المشروع بدأت شركات مقدمي الخدمات بتنفيذ المراحل حسب ما ورد في دفتر الشروط وحسب البرنامج المتفق عليه للادارة، لاسيما الجباية، خدمة الزبائن وتجربة العدادات الذكية.

٣–٣– تجهيز مركز عملاء مركزي للمراقبة والتحكم والقراءة عن بعد، والقطع الكهربائي عن بعد وحسن إدارة التغذية والطلب.

المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	حالة التنفيذ
من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤	**مركز المراقبة**: جرى تأهيل ٦ عارضين فنيين من أصل ٩ شركات تقدمت للمناقصة. وتم تحضير مقاييس التجارب الحية التي على العارضين تقديمها من خلال عرض حي للتأكد من أن النظام العائد للعارض الأدنى سعراً يعمل بالحد الأدنى المطلوب وفقاً لموجبات دفتر الشروط الفنية ليتم بعدها فتح العروض المالية بتاريخ ٢٧ /١/٢٠١٤ على أن تعلن نتائج المناقصة بأسرع وقت ممكن.

ثانياً- المصادر والطلب

١. مصادر الطاقة

تركّز السياسة في هذا المجال على تنويع مصادر الطاقة وصولاً إلى استخدام الغاز بنسبة ثلثي هذه المصادر إلى جانب ما يزيد عن ١٢ ٪ للطاقة المتجددة.على أن تتوزع النسبة الباقية على مصادر أخرى مختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار اعتماد تقنيات تسمح بالتبديل بين الغاز والفيول أويل.

المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	حالة التنفيذ
من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣	**أ.تحويل / تركيب معظم معامل الإنتاج على الغاز تدريجياً مع تنويع مصادر الاستيراد.** ما زال معمل دير عمار يعاني من انقطاع الغاز الطبيعي عبر خط GASYLE ١ بسبب توقف مصر عن تزويد لبنان به. **ب. دراسة الجدوى وإطلاق بناء محطة استقبال الغاز السائل** رفض الاستشاري Poten and Partners شركتين من أصل ثلاث شاركت في مناقصة إنشاء محطة تخزين وتغويز عائمة.ولذلك أعيدت المناقصة بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٧ لتقديم عروض جديدة. وبتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٤ جرى الإعلان عن تأهيل شركات لتزويد لبنان بالغاز الطبيعي المسال. ومع انتهاء المهلة بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٠، بلغ عدد الشركات المؤهلة تسع شركات عالمية مختصة في هذا المجال، تم تزويدها بنموذج أسئلة معد من قبل الاستشاري كمرحلة أولى للتفاوض على جدول وكميات الغاز المسال المتوقع توريدها. وقد أرسلت الشركات الأجوبة على نموذج الأسئلة التي سيصار إلى دراستها من قبل الاستشاري لاختيار أفضل خمس منها. ولاحقاً سيتم التفاوض مع الشركات الخمس بالتعاون مع الاستشاري لاختيار أثنتين فقط للبدء بالمحادثات الجدية وإبرام مسودة اتفاقية توريد الغاز الطبيعي المسال. وفي هذا الإطار قدم البنك الدولي معونة مالية لوحدة الغاز الطبيعي المسال بقيمة ٢٠٠٠٠٠ دولار لتوظيف استشاريين في مجال الهندسة، البيئة، المحاماة، المحاسبة. حيث أبرمت العقود مع الاختصاصيين لمؤازرة عمل الوحدة. **ج. بناء خطوط الغاز الطبيعي على طول الساحل اللبناني** عقدت بعض الجلسات للبحث بحيثيات خط الغاز الساحلي بعد إحالة مشروع القانون بما في ذلك سبل التمويل إلى اللجنة الفرعية، لكن اللجنة طلبت إعداد دراسة للأثر البيئي والأثر الاجتماعي بخصوص إنشاء خط الغاز في حرم السكة الحديدية.والعمل جار حالياً لتحضير ما يلزم.

٢. الطاقة المتجددة

تلتزم ورقة سياسة قطاع الكهرباء إطلاق ودعم وتفعيل كل المبادرات العامة الخاصة والفردية لاستعمال مصادر الطاقة المتجددة لتحقيق نسبة ١٢ ٪ من احتياجات لبنان للإنتاج الكهربائي والحراري.

أ. استكمال أطلس الرياح وإطلاق مزارع الهواء:

تم تخصيص جزء من المساهمات في الموازنة السنوية من قبل وزارة الطاقة والمياه لبناء أول مروحة لإنتاج الطاقة من الرياح في لبنان، وذلك من خلال المركز اللبناني لحفظ الطاقة ولصالح مؤسسة كهرباء لبنان.

وقد أطلق المركز عملية إعلان النوايا لتركيب عشرة ميغاوات. ويُتوقع أن يتم تركيب المروحة خلال عام ٢٠١٤.

ب. دراسة جدوى المزارع الشمسية:

تم تخصيص جزء من المساهمات في الموازنة السنوية من قبل وزارة الطاقة والمياه لصالح المركز اللبناني لحفظ الطاقة (٦ مليارات ليرة لبنانية) لبناء أول مزرعة شمسية لإنتاج الطاقة في لبنان على مجرى نهر بيروت، على أن يتمكن هذا المشروع من تمويل ذاته لاحقاً. وقد تم إطلاق مناقصة عالمية شاركت فيها ١٢ شركة من الشركات الكبرى فاز منها تحالف Phoenix/Asaco بـ ٣,١ مليون دولار.

يُتوقع أن يغذي هذا المشروع نفسه وصولاً إلى تركيب عشرة ميغاوات تباعاً حيث يكون الإنتاج لصالح مؤسسة كهرباء لبنان ويتم ربط الإنتاج مباشرة على شبكتها العامة وتتعهد المؤسسة بإيداع الإيرادات في صندوق تراكمي خاص.

ج. التفكك الحراري للنفايات:

يرتبط التطور الفعلي والعملي لهذا الموضوع باللجنة الوزارية التي شكلها مجلس الوزراء سابقاً لوضع خطة إستراتجية تنفيذية في هذا المجال. فلم يحصل أي جديد بخصوص إنتاج الطاقة عبر النفايات حتى تاريخه. وهو ما تمّ اعتباره من مسؤولية مجلس الإنماء والإعمار ووزارة البيئة بحسب قرار مجلس الوزراء.

د. تشجيع كافة المبادرات الفردية والخاصة لإنتاج الطاقة المائية:

تم إنجاز إستراتجية وطنية شاملة لإنتاج الكهرباء من الطاقة المائية من قبل وزارة الطاقة والمياه، يمكن من خلالها إنتاج حوالي ٦٨٤ ميغاوات طاقة كهرومائية. وتسعى الوزارة إلى إيجاد التمويل اللازم للبدء ببناء هذه المعامل الكهرومائية أو تأهيل القديم منها لاسيما من خلال التعاون مع البنك الدولي.

٣. إدارة الطلب / ترشيد الطاقة:

تلتزم الورقة المشار إليها بإعداد ونشر ثقافة ترشيد استهلاك الكهرباء. كما تلتزم باعتماد برامج وطنية تنفيذية تتمحور حول إدارة الطلب كأساس لترشيد الطاقة وخفض الذروة ونقلها وإعادة توزيعها، وللتحكم بنمو الطلب على الكهرباء. مما يسمح بتوفير ٥ ٪ كحد أدنى من مجمل الطلب. أما الإجراءات في هذا المجال فهي:

أ. تبني قانون حفظ ومأسسة المركز اللبناني لحفظ الطاقة وإطلاق الخطة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة:

ما زالت الوزارة بانتظار البت النهائي من قبل مجلس الوزراء لمشروع القانون المعدل بتاريخ ٢٠١٣/٠١/٠٩.

ب. توسيع انتشار استعمال الإنارة المنزلية الفاعلة:

أنهى فريق عمل المركز اللبناني لحفظ الطاقة توزيع ثلاثة ملايين لمبة موفرة للطاقة على المنازل بمعدل ٣ لمبات لكل منزل. ويُعمل حالياً على تخصيص موازنة لإنشاء حديقة نموذجية لعرض تجهيزات كفاءة الطاقة وبناء نصب هندسي فني لتجميع كامل أعداد اللمبات العادية المتوهجة.

ج. تحقيق شعار « سخان شمسي لكل منزل»:

يشهد سوق السخانات الشمسية في لبنان نمواً مطرداً وذلك نتيجة المشاريع القائمة من قبل وزارة الطاقة والمياه. وفي هذا السياق أطلقت نقابة المهندسين وبرنامج الأمم المتحدة في لبنان مبادرة « سخان شمسي لكل مهندس « وذلك تماشياً مع خطة الوزارة وتبعها توقيع مذكرة تفاهم مع نقابة أطباء الأسنان وصولاً لتحقيق هدف مليون متر مربع في العام ٢٠٢٠.

كما تتابع الوزارة حالياً برامج لتقديم وتوزيع والمساهمة بشراء سخانات شمسية وإطلاق الحملات الإعلامية ذات الصلة.

د. تشجيع استعمال الإضاءة العامة الموفرة للطاقة:

بدأت الوزارة مطلع العام ٢٠١٣ بتوزيع وتركيب ٨٠٠ عمود للإنارة العامة على الطاقة الشمسية، خصوصاً للبلديات التي تدفع مستحقات مؤسسة كهرباء لبنان. وقد وافقت الجهات الرقابية على نتائج ثلاث مناقصات إضافية بوشر العمل بها لإنارة الشوارع والأماكن العامة. رافق ذلك موافقة الحكومة الصينية على تخصيص مبلغ ٣,٦ مليون دولار كهبة موضوعها الإنارة العامة على الطاقة الشمسية والهوائية معاً.

هـ. آليات تمويل ترشيد الطاقة:

المدة الزمنية لتنفيذ المشروع	حالة التنفيذ
من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤	أدّى التعاون بين وزارة الطاقة والمياه ومصرف لبنان إلى نمو كبير في سوق الطاقة المتجددة، في ظل زيادة ملحوظة في القروض لهذه الغاية وفق أحكام التعميمين ٢٣٦ و٣١٣، حيث بلغ مجموع الاستثمار للعام ٢٠١٣ في الأبنية الخضراء وتركيب تجهيزات الخلايا الفوتوفلطية حوالي ٩٠ مليون دولار أميركي. مما شجع مصرف لبنان لإصدار تعميم جديد رقم ٣٤٦ خصص من خلاله ٣٣٠ مليون دولار أميركي لدعم القطاعات الاقتصادية، منها ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار أميركي خصصت مباشرة لدعم كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والأبنية الخضراء.

٤. التعرفة

استكملت كل من الوزارة ومؤسسة كهرباء لبنان التحضيرات لزيادة تعرفة مؤسسة كهرباء لبنان بهدف خفض العجز المالي من جهة، وزيادة ساعات التغذية الكهربائية وتخفيض فاتورة المولدات الكهربائية على المواطنين من جهة أخرى.

وعلى صعيد آخر، ما زالت الوزارة مستمرة في إصدار التسعيرة الشهرية للمولدات الكهربائية وفقاً للآلية الموضوعة بهذا الخصوص. إلا أن ضبط الالتزام بهذه التسعيرة يتطلب تفعيل الرقابة الدائمة من قبل وزارتي الاقتصاد والداخلية والبلديات.

ثالثاً- الإطار القانوني

١. المقاييس والمعايير:

١-١- الامتيازات:

تابعت المديرية العامة للاستثمار في الوزارة تنفيذ الإجراءات التي كانت قد باشرت بها لإيجاد حل لمشكلة الامتيازات.

٢-١- الأبنية الخضراء والطاقة الفعالة:

رفع مشروع قانون لحفظ الطاقة إلى مجلس الوزراء يتضمن مادة مستقلة (المادة عشرون) تتعلق بموضوع الأبنية الخضراء.

٢. تشركة كهرباء لبنان:

١-٢- خارطة الطريق لتشركة مؤسسة كهرباء لبنان.

لم يطرأ أي جديد بخصوص مشروع تشركة مؤسسة كهرباء لبنان بانتظار التوجيهات والقرارات اللازمة.

٢-٢- التوظيف في مؤسسة كهرباء لبنان:

تم إجراء مباراة مفتوحة ل ٢٠٠ مهندس وفني وإداري في المؤسسة. وقد صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١٩٠/٢ تاريخ ٢٠١٣/٤/٣ بإعلان نتائج المباريات، إلا أن الموضوع توقف عن هذا الحد نظراً لعدم وجود رئيس مجلس خدمة مدنية.

إجراء مباراة محصورة لعمال غب الطلب ولجباة الإكراء: ما زال هذا المشروع ينتظر إقراره في مجلس النواب، خاصة بعد موافقة أكثرية الكتل النيابية على صيغة قانون بهذا الخصوص.

توظيف عمال غب الطلب من ضمن مشروع مقدمي الخدمات: التحق معظم عمال غب الطلب وجباة الإكراء التابعين لمديرتي التوزيع بشركات مقدمي الخدمات. وقد وقعوا عقود عمل تحفظ حقوقهم حسب القوانين اللبنانية وبراوتب تبدأ من الحد الأدنى للأجور وباشتراكات في الضمان الاجتماعي. أما البعض الآخر القليل فقد اختاروا عدم الالتحاق بالشركات ووقعوا تنازلاً عن الوظيفة.

استدراج عروض لتعيين يد عاملة متخصصة في معامل الإنتاج ومراكز النقل: تقوم مؤسسة كهرباء لبنان حالياً بالتحضيرات اللازمة للتلزيم. وهي بصدداستكمال الآلية المطلوبة للتعيينات، على أن تعرض على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب.

٣.الوضع القانوني

أ. تعديل القانون ٤٦٢:

لم يطرأ أي جديد بخصوص إقرار مجلس الوزراء للمسودة النهائية لصيغة مشروع القانون رقم ٤٦٢ المعدّل، الذي كانت وزارة الطاقة والمياه قد رفعته إلى مقام مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢١. وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع القانون الطارئ والرامي إلى إنتاج الطاقة الكهربائية بالتعاون مع القطاع الخاص، والذي كانت وزارة الطاقة والمياه قد رفعته إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٧ وأعادت طرحه بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢١.وهذا المشروع يسمح بإطلاق مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال إنتاج الكهرباء وخاصة الطاقة المتجددة والتي لا يشملها القانون ٤٦٢ الحالي. كما يتناول المشروع إنتاج ٢٥٠٠ ميغاوات وفق الخطة الواردة في ورقة سياسة قطاع الكهرباء.

الفصل الثالث

سوق الأوراق المالية في لبنان

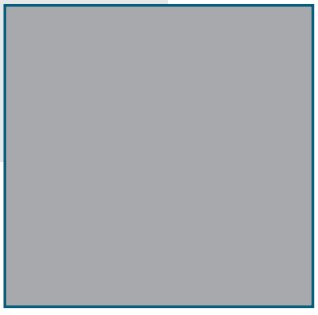

١. حجم وبنية القطاع المالي في لبنان

يُعتبر تطوير سوق المال واحداً من المرتكزات المهمة، إلى جانب القطاع المصرفي، في إطار الجهود المبذولة للإصلاح الاقتصادي والتحول نحو آليات السوق من أجل تعبئة وتخصيص الموارد وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي. وذلك نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه هذه الأسواق في حشد المدخرات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى المشاريع الإنتاجية الأكثر كفاءة وحيوية (Levine، et al.، 1998) .

وعلى غرار ذلك، فإن النمو غير المتكافئ لهذه المرتكزات يترتب عليه خلل في عملية التمويل الضرورية للاستثمارات من أبرز مظاهره استحالة تمويل احتياجات الاستثمار الطويلة الأجل بأدوات (مالية مصرفية قصيرة الأجل (Ocampo، et al.، 2008) تطغى على موارد المصارف التجارية، التي تُعتبر العنصر الأقوى ضمن النظام المالي في لبنان حيث بلغ مجموع أصول هذه المصارف حوالي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي (٣٣٣,٢٪) ، في حين لا تتعدى القيمة الرأسمالية لسوق البورصة نسبة

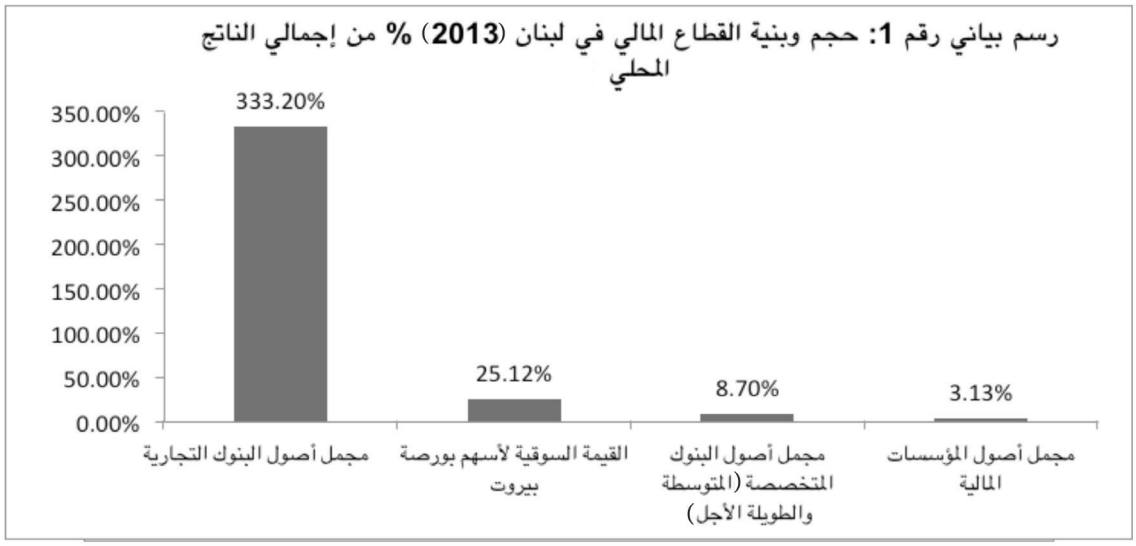

٣٠ ٪ من إجمالي الناتج المحلي . وهو ما يتضح من خلال الرسم البياني التالي:

المصدر : بيانات مصرف لبنان

شكّلت أصول القطاع المصرفي في لبنان حوالي ٣٣٣,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣، وهو ما يعدّ رقماً كبيراً بالنسبة إلى بلد صغير كلبنان.وتلعب المصارف اللبنانية دوراً هاماً في تمويل القطاع الخاص إضافة إلى دورها في تمويل خزينة الدولة .

٢ . تسليفات القطاع المالي لمؤسسات القطاع الخاص

نمت تسليفات المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم بمعدل حوالي ٨,٦ ٪ سنوياً في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٠–٢٠١٣، لتبلغ ما يقارب ١٠٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣. في حين لم تتخط تسليفات المصارف المتخصصة نسبة ٣,٨ ٪ في الفترة ذاتها، لتشكل بذلك حوالي ٢,٦ ٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٣. وبالرغم من نمو تسليفات المؤسسات المالية بنسبة ١٢ ٪ سنوياً في فترة ٢٠٠٠–٢٠١٣، إلا أنها لم تتجاوز ٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣. وهو ما يتضح من خلال الرسم البياني التالي:

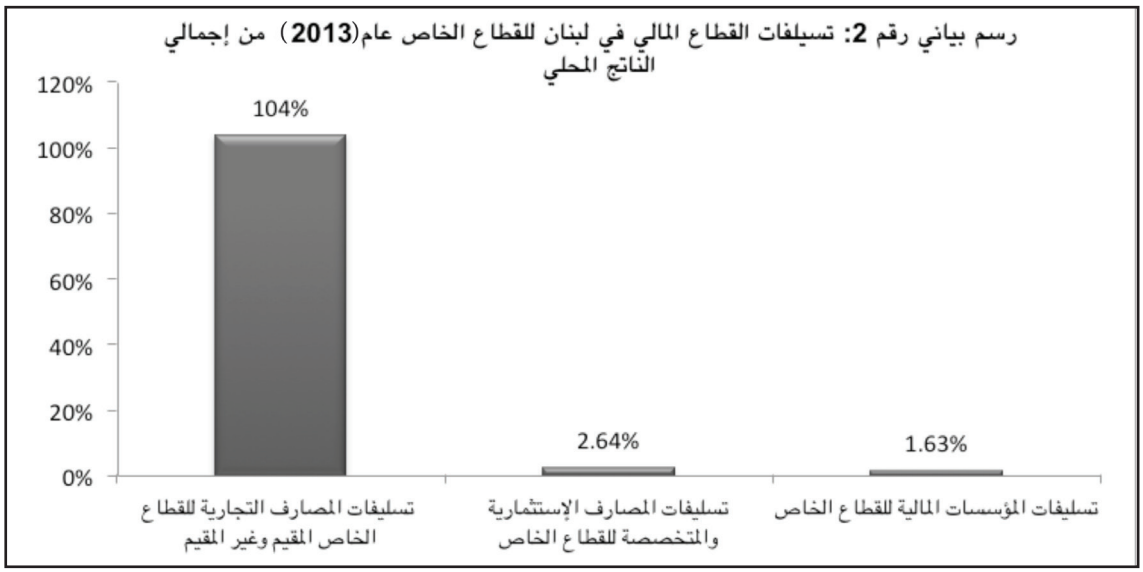

المصدر : بيانات مصرف لبنان

٣ . أداء بورصة بيروت

٣-١- حجم بورصة بيروت

رغم أن بورصة بيروت تُعتبر واحدة من أقدم الأسواق المالية في المنطقة حيث يعود تاريخ تأسيسها للعام ١٩٢٠، ورغم أنها صُنفت كأفضل سوق مالي في المنطقة في أوائل الخمسينيات مع انضمام حوالي خمسين شركة إلى البورصة، إلا أن أهميتها ودورها تراجعا بشكل كبير، لينخفض عدد الشركات المدرجة إلى ١١ شركة اليوم وتصبح الأضعف في منطقة الشرق الأوسط ، كما هو ملاحظ في الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم 3: عدد الشركات الوطنية المدرجة في بورصات المنطقة سنة 2012

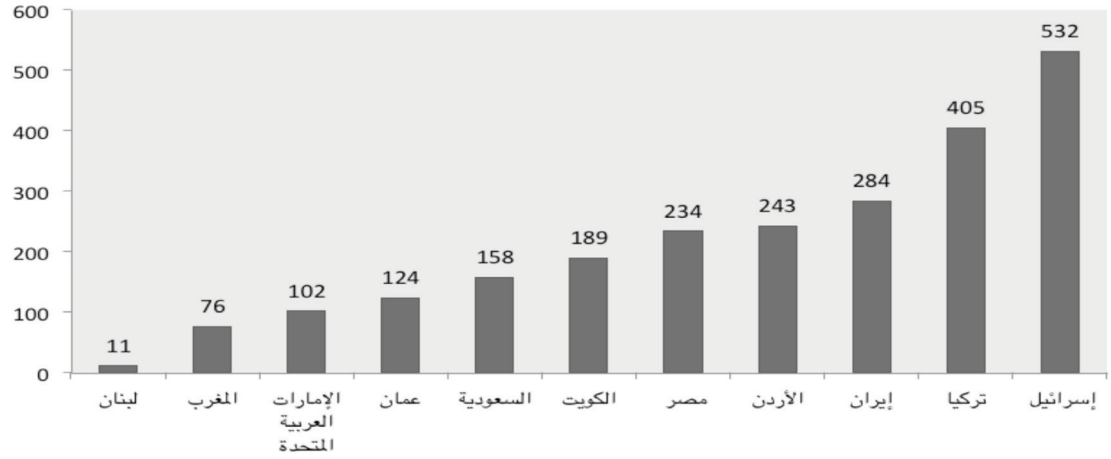

المصدر : البنك الدولي ، بورصة بيروت

وقد بلغت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة بيروت ١٠,٣ مليار دولار عام ٢٠١٢. وهي أدنى نسبة في منطقة الشرق الأوسط بعد تونس، كما هو مبيّن في الرسم البياني أدناه :

رسم بياني رقم 4: القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصات المنطقة سنة 2012 (مليار دولار)

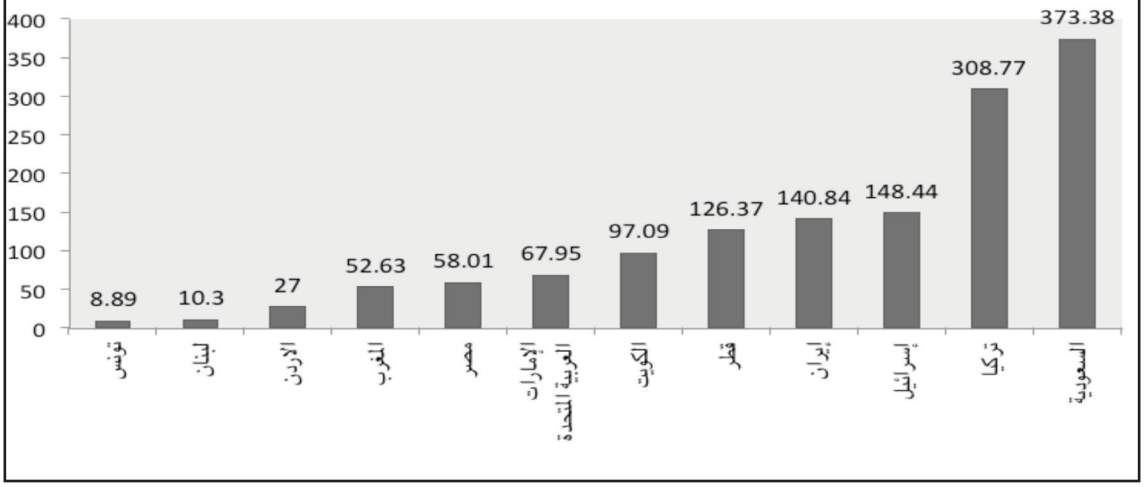

المصدر : مصرف لبنان ، البنك الدولي

٣-٢- بنية بورصة بيروت

يهيمن القطاع المصرفي على الشركات المدرجة في البورصة، حيث تجاوزت حصة هذه الشركات المصرفية من حجم وقيمة الأسهم المتداولة عتبة ٧٠ ٪، يليه قطاع التطوير والإعمار بحجم تداول ١٩,٥٩ ٪ وقيمة أسهم ١١,٨٧ ٪ ، في حين لم تتجاوز حصة قطاع الصناعة حجماً وقيمةً ٢٪، يليه قطاع التجارة بحصة تقل عن ٠,٥ ٪ .

جدول رقم (٩) أسماء الشركات المدرجة في بورصة بيروت

الشركة / صندوق استثمار	القطاع
سوليدير	تطوير وإعمار
بنك عودة	مصارف
بنك بيروت	
بنك بيمو	
البنك اللبناني للتجارة	
بنك لبنان والمهجر	
بنك بيبلوس	
الإسمنت الأبيض	صناعة
هوليسم لبنان	
صندوق بيروت التفضيلي	صناديق
رسماني يونس للسيارات	تجارة

المصدر : بورصة بيروت

رسم بياني رقم (٥)

المصدر : بورصة بيروت

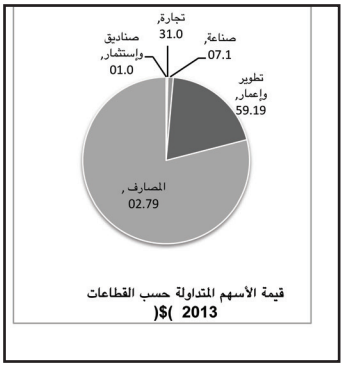

رسم بياني رقم (٦)

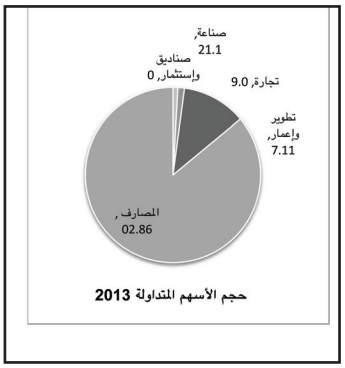

أما على صعيد القيمة الترسملية التي تُبيّن حجم رأسمال القطاع في السوق المالية فقد توزعت هذه القيمة قطاعياً على الشكل التالي: قطاع المصارف ٧٩,٢٠٪، يليه قطاع التطوير والإعمار ١٧,٢٧ ٪ ثم الصناعة ٣,١٧ ٪ والتجارة ٠,٣٦ ٪ .

رسم بياني رقم (٧)

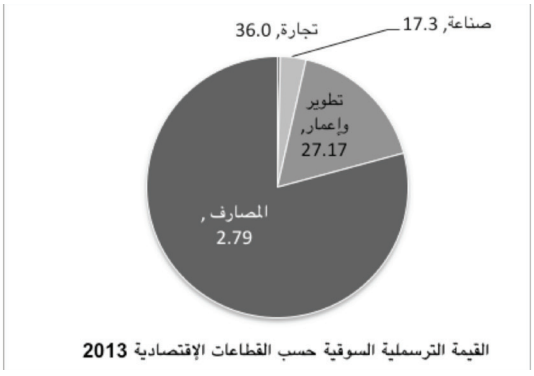

المصدر : بورصة بيروت

يبيّن الرسم رقم ٧ حقيقتين هامتين حول الاقتصاد اللبناني، هما:

– حجم الخلل البنيوي الذي يعتري الاقتصاد اللبناني، حيث يكاد يهيمن قطاع واحد، أي المصارف، على مجمل النشاط الاقتصادي، في حين يتلاشى دور وتأثير القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة.

– طغيان الشكل القانوني العائلي– الفردي على معظم الشركات العاملة محلياً، وتحديداً شركات القطاع التجاري الذي يشكّل مكوناً رئيسياً في الناتج المحلي، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٠ ٪ من المؤسسات العاملة في لبنان وتوظف حوالي ٩٤ من الأيدي العاملة، مما يحول دون إدراج هذه المؤسسات في البورصة.

٣,٣. مؤشرات سيولة بورصة بيروت

- حجم الأسهم المتداولة

شكّلت قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت سنة ٢٠١٢ ما نسبته ٠,٩٤ ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في لبنان. وتعتبر هذه النسبة الأقل في منطقة الشرق الأوسط، في مؤشر يدل على ضعف سيولة السوق المالية اللبنانية. مما يعيق الاستثمارات المباشرة المحلية ويحد من ثقة المستثمرين بالسوق المالية .

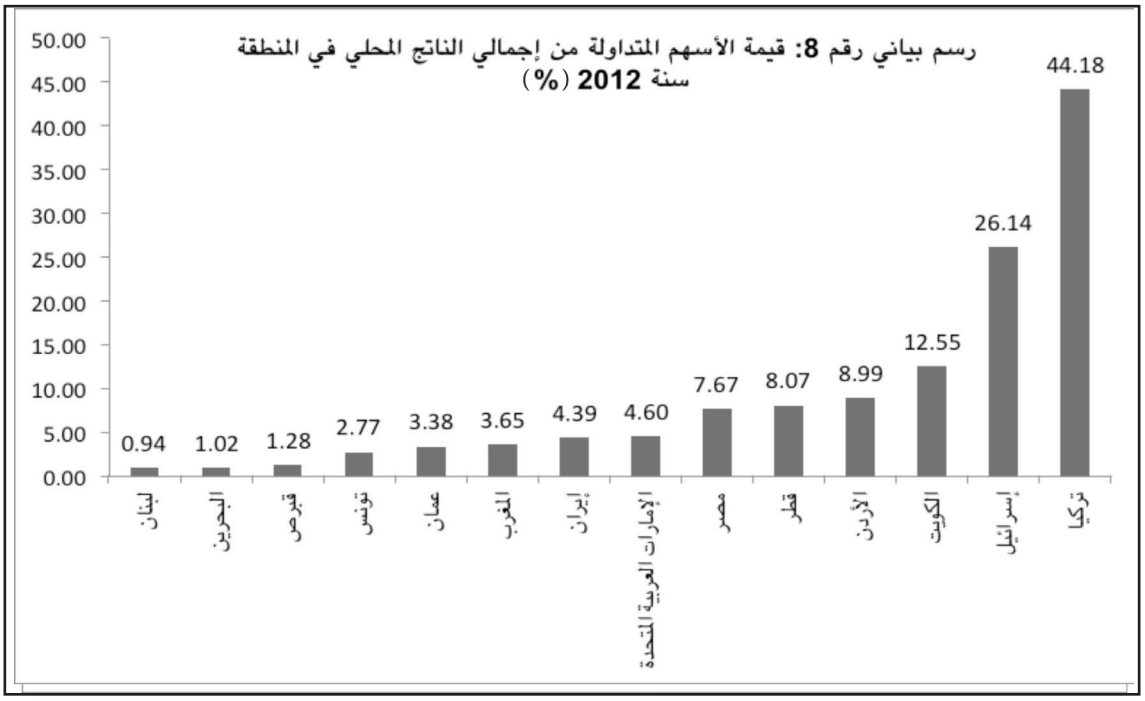

المصدر : مصرف لبنان ، البنك الدولي

- معدل دوران الأسهم

يعتبر معدّل دوران الأسهم من المعايير المؤثرة في قرارات المستثمر للتوظيف في الأوراق المالية لسوق معينة فحسب، فضلاً عن أنه أحد معايير المفاضلة بين الأسواق المالية المختلفة بالنسبة للمستثمرين الأجانب أيضاً.

و يستهدف هذا المؤشر بصفة أساسية قياس درجة سيولة سوق مالي أو سهم معيّن مقارنة مع سوق أو سهم آخر، أي القدرة على تسييل السهم بسرعة وبأقل تكلفة وبسعر يقارب آخر سعر للتداول. فكلما زادت معدلات التداول على السهم ارتفعت سيولته بما يتيح فرصاً للمستثمرين للدخول والتخارج من هذا السهم متى أرادوا، وبالتالي تقلص عامل المخاطرة على الاستثمار في السهم. ويظهر الرسم البياني أدناه معدل دوران الأسهم في لبنان بالمقارنة مع منطقة الشرق الأوسط:

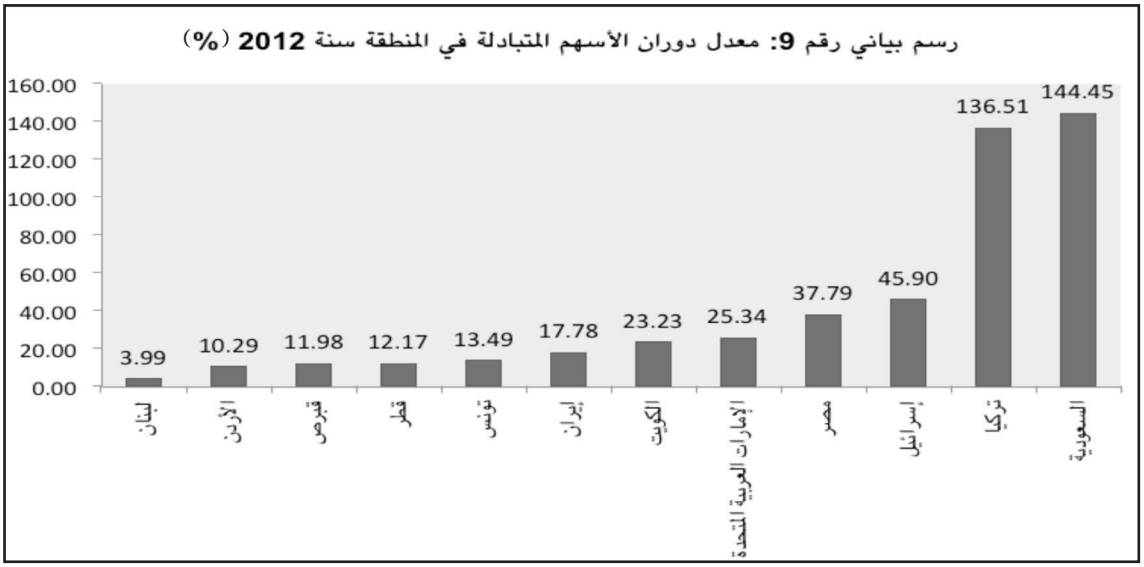

المصدر : مصرف لبنان،البنك الدولي

٤- تنظيم بورصة بيروت

تتولى عملية تنظيم وتطوير السوق المالية في لبنان هيئة الأسواق المالية التي أنشئت عام ٢٠١١. ومن مهام الهيئة أيضاً حماية حقوق المستثمرين والحد من المخاطر ووضع الإطار التنظيمي لإدراج الأدوات المالية في السوق والوكلاء المرخصين ووكالات التصنيف وخطط الاستثمار. وكانت الهيئة قد أصدرت أولى قرارتها المتعلقة بعمليات الإفصاح والكشف عام ٢٠١٣ .

٥- السياسات والتوصيات (WorldBank، 2013)

١-٥- ضرورة تحقيق التوازن في مهام هيئة الأسواق المالية ما بين الإشراف والمراقبة من جهة، وتطوير السوق والأدوات الاستثمارية استناداً لأحكام القانون رقم ٢٠١١/١٦١ من جهة أخرى. لما قد يتخلل هاتين المهمتين من تضارب، لا سيما أن تنظيم الأسواق قد يفرض قيوداً صارمة من شأنها كبح عملية التطور والابتكار في السوق نتيجة معايير حمائية قاسية للاستثمارات .

٢-٥- يتعين على الحكومة اللبنانية رسم سياسة تطويرية للسوق المالية وفق استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل، وذلك لتشجيع عناصر العرض والطلب فيه وتعزيز عملية الإشراف والتنفيذ. وذلك بالتعاون والتواصل مع الجهات المتخصصة محلياً ودولياً.

٣–٥– توفير الحوافز الكفيلة بتشجيع المستثمرين للدخول إلى السوق عبر معالجة عوامل ضعف البورصة، مثل محدودية الفرص الاستثمارية وعدم تنوّعها وانخفاض السيولة، مما يجعل زيادة رأسمال الشركة عبر الاكتتاب عملية تمويلية غير مجدية للمستثمرين نتيجة الوضع القائم.

٤–٥– العمل على زيادة عرض الأدوات الاستثمارية الجاذبة. ويمكن أن تلعب الخصخصة المدروسة دوراً حيوياً في هذا المجال.

٥–٥– تشجيع الشركات على طرح أسهمها للتداول داخل السوق المالية، علماً بأن في لبنان ما بين ١٥ إلى ٢٠ شركة من الحجم الكبير خارج البورصة حالياً، ومن شأن دخولها أن يحرك السوق المالية.

٦–٥– إيجاد التشريعات المناسبة لتوظيف موارد صناديق المعاشات التقاعدية في استثمارات جديدة وطويلة المدى تحقق عوائد من شأنها توفير الاستقرار المالي لنظام التأمينات، وبما يساعد النظام على الوفاء بإلتزاماته وتحقيق نسبة عائد مقبول نسبة إلى المخاطر المقبولة . مما يتطلب العمل جدياً لإصلاح نظام التأمينات الاجتماعية وخاصة التقاعد .

٧–٥– تشجيع إنشاء صناديق استثمار متخصصة، تعمل على استقطاب صغار المستثمرين بهدف الاستثمار في أسواق الأوراق المالية وتحقيق مزايا لا يمكنهم تحقيقها منفردين.

٨–٥– تعزيز الشفافية وتبني معايير الحوكمة الرشيدة في عمل هيئة الأسواق المالية، من أجل إستعادة ثقة المستثمرين في السوق المالية.

٩–٥– السعي إلى ربط السوق المالية في لبنان مع الأسواق الإقليمية من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب وتوسيع حجم السوق .

الفصل الرابع

المؤشرات الاقتصادية التركيبية الجديدة المقترحة من قبل البنك الدولي لقياس النشاط الاقتصادي في لبنان

١. تعريف المؤشر الاقتصادي التركيبي:

يتألف المؤشر التركيبي (Composite Index) من مجموعة مؤشرات فردية (individual indicators) يتراوح عدد كل منها بين ٤ و ١٠ مؤشرات متجانسة زمنياً. ويستخدم المؤشر الاقتصادي التركيبي كوسيلة لتحليل وقياس التقلبات المتعاقبة في النشاط الاقتصادي، بما في ذلك الكشف عن نقاط الذروة والانحدار في دورات الأعمال (Business Cycles) وصولاً إلى تقدير اتجاهات النمو الاقتصادي. وهذه المؤشرات (سواء كانت تركيبية أو فردية) تصنّف عادة إلى ثلاثة أنواع تبعاً لتوقيت تحرك الأعمال التي تقيسها هذه المؤشرات، نستعرضها بإيجاز فيما يلي:

أولاً– المؤشرات المتقدمة أو الموجهة (Leading Indicators): وهي سلاسل تكشف عن معطيات للنشاط الاقتصادي تستخدم للتأثير في وجهة الاقتصاد، وبالتالي نقاط تحوّل أساسية في دورة الأعمال بشكل مسبق قبل حدوثها. مما يجعلها تستحوذ على حصة الأسد من انتباه المعنيين.

ثانياً– المؤشرات المتأخرة أو المتباطئة (Lagging Indicators): تميل هذه المؤشرات للتأثير في نقاط تحوّل أساسية في الاقتصاد، بعد حدوث السلاسل المتزامنة. ولذلك قد تبدو المؤشرات المتأخرة قليلة الفائدة وسطحية فيتم تجاهلها بوصفها غير منطقية للوهلة الأولى. ولكن ذلك يعني في الواقع تجاهل معلومات حيوية لدورة الأعمال (Business Cycle). فهذه المؤشرات يمكن أن تشكل تحذيراً من اختلالات بنيوية يمكن أن تتفاعل داخل الاقتصاد.

ثالثاً– المؤشرات المتزامنة (Coincident Indicators): وهي التي تعكس مسار النشاط الاقتصادي الإجمالي الجاري. وبذلك تعتبر بمثابة تعريف بالواقع الاقتصادي الكلي ودورة الأعمال.

وفيما يلي عيّنة من مكوّنات الأشكال الثلاثة للمؤشرات التركيبية أعلاه، والمستخدمة في الاقتصاد الأميركي:

أ) مكوّنات المؤشر المتقدم أو الموجّه:

معدّل ساعات العمل الأسبوعية للعمال الصناعيين.

المعدّل الأسبوعي لطلبات الحصول على تأمين البطالة.

طلبات الصناعيين الجديدة للسلع الاستهلاكية والمواد.

سرعة تسليم البضاعة الجديدة للباعة من قبل المزودين.

كمية الطلبيات الجديدة للسلع الرأسمالية غير العسكرية.

كمية رخص البناء الجديدة للأبنية السكنية.

مؤشر ستاندار أند بورز للشركات الصناعية الكبرى (S&P 500 stock index).

العرض النقدي الحقيقي (M2)

الهامش بين الفوائد القصيرة والطويلة الأجل.

أذواق المستهلكين.

ب) مكوّنات المؤشر المتأخر:

معدل فترات البطالة.

معدل المخزونات إلى المبيعات للتصنيع والتجارة.

معدل كلفة العمل لكل وحدة من الإنتاج.

كلفة القروض الصناعية والتجارية.

التغير في أسعار استهلاك الخدمات.

معدل أقساط القروض الشخصية للدخل الفردي.

ج) مكونات المؤشر المتزامن:

الموظفون على جداول الرواتب غير الزراعية.

الدخل الشخصي محسوماً منه المدفوعات التحويلية.

الإنتاج الصناعي.

المبيعات التجارية والصناعية.

٢. واقع المؤشرات التركيبية في لبنان

سعياً لتوفير تقييم أكثر حداثة وشمولية للاقتصاد اللبناني طوّر مصرف لبنان المركزي سنة ١٩٩٣ مؤشراً تركيبياً مكوناً من ثمانية متغيرات هي : إنتاج الكهرباء ، استيراد المشتقات النفطية، الكتلة النقدية م ٣، الشيكات المتقاصة ، مجموع المسافرين في المطار ، تسليمات الإسمنت ، الاستيراد والتصدير. إلا أنه بالرغم من التغيرات الهيكيلية العميقة التي حصلت في الاقتصاد اللبناني منذ نهاية الحرب الأهلية أوائل التسعينيات، فإن الوزن النسبي (التثقيلات) للمتغيرات الثمانية في المؤشر المذكور بقيت ثابتة منذ ذلك الحين. فضلاً عن أن هذا المؤشر لا يتضمن قطاع الإدارة العامة الذي يشكل ٩،٦٪ من الناتج المحلي بين العامين ٢٠٠٤ و ٢٠١١.

وإذا كان هذا المؤشر مفيداً في تقدير التطوّرات الاقتصادية إلا أنه يعاني من ثغرات إحصائية خصوصاً لناحية الدقة والموضوعية الأمر الذي يستدعي تطويره لردم هذه الثغرات. وهذا ما يتضح من خلال

الرسم البياني أدناه، حيث يتبين حجم الفجوة ما بين تقديرات المؤشر لنمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الفعلي، إلى حد أن مؤشر مصرف لبنان كان يشير إلى انكماش الاقتصاد بنسبة ١،٤٪ سنة ٢٠٠٦ في حين أن الاقتصاد كان ينمو فعلياً بنسبة ١،٦٪ :

رسم بياني رقم ١٠ : الفجوة بين تقديرات مؤشّر مصرف لبنان والنمو الفعلي للناتج المحلي

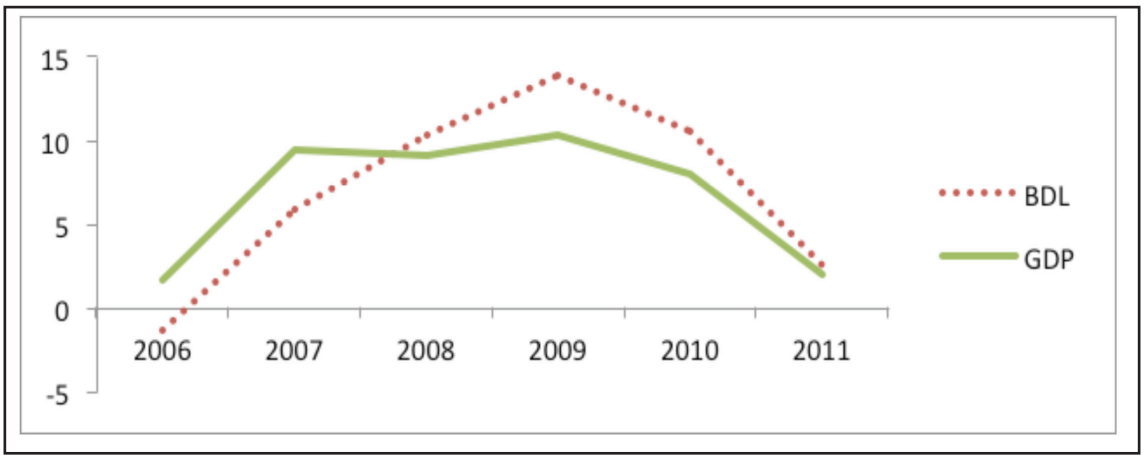

المصدر: Matta, S. (2014). New Coincident and Leading Indicators. The World Bank.

ولتحسين دقة وتوقيت تقديرات النشاط الاقتصادي في لبنان صمّم البنك الدولي (Matta، 2014) مؤشرين جديدين للبنان هما: المؤشر الموجّه (WB–LI) والمؤشر المتزامن (WB–CI).، نستعرضهما فيما يلي:

٣. مكوّنات المؤشر التركيبي المتزامن (WB-CI)

تم بناء المؤشر المتزامن انطلاقاً من السلاسل السنوية المنشورة من قبل إدارة الإحصاء المركزي في تشرين الأول ٢٠١٣، حول الناتج المحلي الإجمالي للفترة بين العامين ٢٠٠٥ – ٢٠١١ بعد مراجعتها وتدقيقها. كما تطلب بناء المؤشر انتقاء المتغيرات التي تعكس من جهة ديناميكيات الناتج المحلي الحقيقي ومن جهة ثانية يمكن توفيرها شهرياً بشكل منتظم مع مفعول رجعي يبدأ من تاريخ نشر إدارة الاحصاء المركزي لإحصاءات الناتج المحلي، أي منذ العام ٢٠٠٥ من جهة أخرى. ولرسم صورة واضحة تتضمن كافة قطاعات الاقتصاد اللبناني فقد تم اعتماد تجزئة مفصلة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بحسب الجدول رقم (١):

الجدول رقم (١٠): مكوّنات الناتج المحلي الإجمالي من جانب العرض

الزراعة والغابات	الصناعة	الخدمات
– الزراعة والحراجة – الثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية ؛ الصيد	– الصناعات الغذائية – صناعة المواد المنجمية غير المعدنية – الصناعات الكيمائية والبلاستيك – صناعة الجلود والمصنوعات الجلدية والأحذية – المصنوعات الخشبية – صناعة الورق والكرتون والطباعة – صناعة الغزل والنسيج والألبسة – صناعة المجوهرات والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة – المصنوعات المعدنية ما عدا وسائل النقل – صناعات الآلات والأجهزة الكهربائية – صناعة وسائل النقل – صناعة المفروشات	– البيع بالجملة والتجزئة – صيانة وإصلاح المركبات – النقل – الفنادق والمطاعم – المعلوماتية والإتصالات – الخدمات المالية – العقارات – الخدمات المهنية – الخدمات الإدارية – الإدارة العامة –التعليم –الصحة والرعاية الإجتماعية – الخدمات الشخصية والاجتماعية

المصدر : Central Administration of Statistics. (2013). Lebanese 2004-2011 National Accounts.

ونظراً لعدم توافر سلاسل زمنية طويلة للعديد من المتغيرات التي يتطلبها بناء المؤشر التركيبي المعتاد فإن بناء المؤشر المتزامن لتوثيق النشاط الاقتصادي في لبنان اقتصر على عدد أقل نسبياً من هذه المتغيرات بلغ ٢١ متغيراً مؤهلاً للدخول ضمن تركيبة المؤشر المتزامن. وهي تتمتع بالقدرة على توصيف حركة النشاط الاقتصادي في لبنان. وهذه المتغيرات نوردها في الجدول رقم (٢) أدناه :

الجدول رقم (١١): المؤشرات المحتملة لإدخالها في المؤشر المتزامن للبنان

المؤشرات المحتملة	المصدر
الرسوم والمصاريف الإدارية	وزارة المالية
رسم الاستهلاك الداخلي على السيارات	وزارة المالية
تسليمات الإسمنت	مصرف لبنان
الشيكات المتقاصة	مصرف لبنان
رخص البناء	مصرف لبنان
المؤشر الاقتصادي الحالي	شركة آراء للبحوث والإستشارات
مؤشر دخل الفرد الحالي	شركة آراء للبحوث والإستشارات
مؤشر الأمن الحالي	شركة آراء للبحوث والإستشارات
إستيراد الطاقة	الجمارك اللبنانية
تصدير البضائع	الجمارك اللبنانية
إستيراد البضائع (من دون إستيراد الطاقة)	الجمارك اللبنانية
التسليف إلى القطاع الخاص	مصرف لبنان
الكتلة النقدية م ٣	مصرف لبنان
الإنفاق الأولي	وزارة المالية
تسجيل السيارات الخاصة	وزارة المالية
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	مصرف لبنان
الضرائب على القطاع العقاري	وزارة المالية
الضريبة على التبغ	وزارة المالية
عدد السياح الوافدين	وزارة السياحة
إيرادات الضريبة على القيمة المضافة	وزارة المالية

المصدر: Matta, S. (2014). New Coincident and Leading Indicators. The World Bank

حيث جرى اختيار هذه المتغيرات استناداً إلى الأسس المنطقية التالية:

١- دينامية قطاع التجارة بالجملة والتجزئة ، والذي يُعتبر ركناً أساسياً من الاقتصاد اللبناني. إذ شكل هذا القطاع حوالي ١٤,٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١ . ويمكن معرفة حجم هذا القطاع من خلال عدد الشيكات المتقاصة التي يمكن الحصول عليها من مصرف لبنان. ومن خلال إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، التي تنشر معطياتها من قبل وزارة المالية.

٢- القطاع العقاري ، ثاني أكبر قطاع في لبنان بنسبة ١٤,٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١ . ويمكن تقدير حجمه من خلال رسوم التسجيل العقاري و الضرائب على الملكية. وهي معطيات تنشرها عادة وزارة المالية.

٣- قطاع خدمات الإدارة العامة، ثالث أكبر قطاع إقتصادي في لبنان ممثلاً ٩,٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١. ولتقدير حجم أنشطة هذا القطاع يمكن الاستعانة بتقديرات الإنفاق الأولي للحكومة المركزية.

٤- في حين يتم قياس القطاع المالي الذي شكل ٧,٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١ من خلال حجم الكتلة النقدية م ٣ ، التسليفات للقطاع الخاص وودائع القطاع الخاص غير المقيم، فإن معرفة حجم قطاع البناء والتشييد الذي شكل ٤,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١ يتم باستخدام معطيات تسليمات الإسمنت ورخص البناء . ومعطيات القطاعين يمكن الحصول عليها من مصرف لبنان.

٦- نظراً لندرة المتغيرات التي تعكس نشاط القطاعين الزراعي والصناعي في لبنان اللذين شكلا ٣,٨ ٪ و١٣,٤ ٪ من الناتج المحلي على التوالي عام ٢٠١١، يمكن قياس حجم هذا النشاط باحتساب الصادرات الصافية (بدون استيراد المشتقات النفطية) بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة من إدارة الجمارك اللبنانية.

٧- أخيراً فإن قطاع المعلومات والاتصالات: تصنيع التبغ، الخدمات الإدارية، النقل، الكهرباء الفنادق والمطاعم ، يمكن احتسابه على التوالي من خلال: عائدات الاتصالات، رسم الاستهلاك الداخلي على التبغ ، الرسوم والغرامات الإدارية، رسوم تسجيل السيارات ، مستوردات المشتقات النفطية والسيّاح الوافدين. وبالإضافة إلى ذلك فقد استخدم كل من مؤشر الاقتصاد الجاري ومؤشر دخل الفرد الجاري ومؤشر الأمن الجاري كتقديرات لأذواق المستهلكين .

وفي المحصلة، ومع الانتهاء من مراجعة المتغيرات المتوافرة بالشروط المطلوبة، فقد بلغ العدد النهائي لمكونات المؤشر المتزامن (WB-CI) اثني عشر متغيراً، بحسب الجدول رقم (٣) أدناه:

الجدول رقم (٣) : مكونات المؤشر المتزامن بحسب أوزانها النسبية في المؤشر

المؤشر	الوزن (٪)
التصدير الصافي للسلع (من دون منتجات الطاقة)	٠,٤
الضرائب على القطاع العقاري	٠,٧
عدد السيّاح الوافدين	٣,٤
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	٣,٧
الضريبة على التبغ	٦,١
الشيكات المتقاصة	٦,٢
تسليمات الإسمنت	٦,٣
إيرادات الضريبة على القيمة المضافة	١٣,٠
التسليفات للقطاع الخاص	١٣,٩
الإنفاق الأولي	١٤,٧
الرسوم والغرامات الإدارية	١٥,٠
الكتلة النقدية م٣	١٦,٦
المجموع	**١٠٠**

المصدر: Matta, S. (2014). New Coincident and Leading Indicators. The World Bank

٤. مكوّنات المؤشر الموجّه(Leading Indicator WB-LI)

يعتبر المؤشر الموجّه (WB–LI) المتوفر بوتيرة عالية مكملاً طبيعياً للمؤشر المتزامن (WB–CI) في بيئة هشة وغير مستقرة، كما هو الحال في لبنان. فهذا المؤشر بإمكانه المساعدة في تحقيق أمرين أساسيين هما: التقاط إشارات مبكرة حول نقاط تحوّل في النشاط الاقتصادي، وتوقّع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر الاثني عشر القادمة، مع الإشارة إلى أن المؤشر المصمم سيكون المؤشر الموجه الوحيد المتوفر للعموم حول الاقتصاد اللبناني. وبعد متابعة شهرية طالت سبعة عشر متغيراً (كانون الأول ٢٠٠٦ وحتى تشرين الأول ٢٠١٢) للتأكد من ملاءمتها للشروط الاقتصادية والإحصائية، استقر عدد المؤشر القيادي على تسعة متغيرات نعرضها في الجدول التالي بحسب أوزانها النسبية:

الجدول رقم (٤) : مكونات المؤشر القيادي بحسب أوزانها النسبية

المؤشر	الوزن (٪)
هامش السندات في الأسواق الناشئة عالمياً	٠,٠٩
العائدات الجمركية	٠,٤٧
الهامش بين سعر الفائدة المحلي والليبور	٥,٠٥
الإنفاق الاستثماري	٥,٢٦
التسليف إلى القطاع الخاص	١٠,٨٥
الوافدون إلى مطار بيروت	١٥,٤٦
تسليمات الإسمنت	١٥,٦٦
الحمولات الوافدة إلى مرفأ بيروت	٢٢,٤١
التكلفة الشخصية	٢٤,٧٥
المجموع	**١٠٠**

المصدر: Matta, S. (2014). New Coincident and Leading Indicators. The World Bank

٥. اختبار المؤشرين:

جرى اختبار مدى فعالية المؤشر التركيبي المتزامن في قياس النشاط الاقتصادي في لبنان من خلال احتساب مقدار الخطأ والانحراف المعياري في تقدير النمو الاقتصادي بواسطة المؤشر (WB–CI) بالمقارنة مع النمو الاقتصادي الطبيعي المحقق فعلاً على مدى ست سنوات (٢٠٠٦–٢٠١١)، ليتبيّن أن هذا التقدير كان مطابقاً تماماً وأن قيمة كل من الخطأ والانحراف المعياري كانت صفراً. مما يشير إلى دقة وفعالية هذا المؤشر في قياس ديناميات الاقتصاد اللبناني.في حين بلغت نسبة الخطأ والانحراف المعياري في مؤشر مصرف لبنان لنفس الفترة ٢،٣٧ في المئة و ١،٢٩ في المئة على التوالي.

كما جرى تفحص مدى قدرة المؤشر المتأخر المصمم (WB–LI) في إجراء توقعات مسبقة لسنة قادمة طوال الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٢، انطلاقاً من معطيات المؤشر المتزامن (WB–CI). حيث بلغت نسبة الخطأ بين التوقع والنمو الفعلي ٣٧٪ والانحراف المعياري ٢٨٪. مما يؤكد أهمية المؤشر المتأخر كأداة للتنبؤ الاقتصادي.

الفصل الخامس

أهداف ومؤشرات التنمية العالمية
ما بعد عام ٢٠١٥

مع اقتراب الموعد النهائي لتنفيذ الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية نهاية العام ٢٠١٥ عمدت اللجان الخمس الإقليمية التابعة للأمم المتحدة خلال سنة ٢٠١٢ إلى الاتفاق على صياغة خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أشارت اللجان في تقريرها إلى ضرورة وضع أهداف إنمائية تتماشى مع الأهداف الوطنية والإقليمية، وضمّنته أيضاً تقييماً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي صيغت الخطة الحالية على أساسها وما تفرضه من تحديات وفرص للمستقبل. مع الإشارة إلى أن عدد هذه الأهداف بلغ اثني عشر هدفاً مقابل ثمانية أهداف للألفية الحالية.

وهذه الأهداف تم تفصيلها بحسب التبويب أدناه:

الأهداف الألفية للتنمية لما بعد العام ٢٠١٥

١. إنهاء الفقر	١– تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار يومياً إلى الصفر، وتقليص نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني عام ٢٠١٥ بنسبة (...٪)(١)(٢). ٢– زيادة حصة النساء والرجال بنسبة (...٪) والمجتمعات والأعمال من حق الامتلاك العرفي للأراضي، والملكيات وأصول أخرى (٢) (٣). ٣– تغطية (...٪) من الأشخاص الفقراء والضعفاء ضمن نظم الحماية الاجتماعية(٢) (٣). ٤– تعزيز القدرة على الصمود أمام الكوارث وتقليص عدد الوفيات الناتجة عنها بنسبة (...٪) (٢).
٢. تمكين الفتيات والنساء وتحقيق المساواة بين الجنسين	١– منع والقضاء على جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء (١)(٢)(٣). ٢– إنهاء زواج الأطفال (١) (٢). ٣– ضمان المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل لجهة حقوق الملكية والميراث، وتوقيع العقود، وتسجيل الأعمال وفتح الحسابات المصرفية (١)(٢). ٤– القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة العامة والسياسية والاقتصادية (١)(٢)(٣).

٣. تعزيز جودة التعليم وتوفير التعليم مدى الحياة	١– زيادة نسبة الأطفال القادرين على الحصول على التعليم الابتدائي بنسبة (....٪) (٢). ٢–ضمان إنهاء كل طفل، بغض النظر عن الظروف، تعليمه الابتدائي وجعله قادراً على القراءة والكتابة والعدّ بما يكفي لتلبية الحد الأدنى من معايير التعلم(١) (٢). ٣– ضمان وصول كل طفل، بغض النظر عن الظروف، إلى التعليم الثانوي وزيادة نسبة المراهقين الذين يحققون مخرجات تعلم معترف بها وقابلة للقياس إلىنسبة (....٪) (١) (٢). ٤– تزويد الشباب والكبار من النساء والرجال بالمهارات التقنية والمهنية اللازمة للعمل وزيادة عددهم بنسبة (....٪) (٢) (٣).
٤. ضمان الحياة الصحية	١– إنهاء وفيات الأطفال الرضّع والأطفال دون الخامسة (١) (٢). ٢– زيادة عدد الأطفال والمراهقين والبالغين المعرّضين للخطر وكبار السن الذين تلقوا اللقاحات الوقائية الكاملة بنسبة(....٪)(١) (٢). لكل١٠٠،٠٠٠ نسمةX٣– خفض معدل وفيات الأمهات إلى ما لا يزيد عن.... (١) (٢). ٤– ضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الشاملة(١) (٢). ٥– تقليل عبء أمراض نقص المناعة البشرية والسل والملاريا،والأمراض الاستوائية المهملة وإعطاء الأولوية للأمراض غير المعدية(٢).
٥. ضمان الأمن الغذائي والتغذية السليمة	١– القضاء على الجوع، وضمان حق كل إنسان بالحصول على غذاء كاف ومغذ وآمن وبأسعار معقولة(١) (٢). ٢– تخفيض نسب التقزم ومرض الهزال والأنيميا بنسبة (.. ٪) و(.. ٪) و (.. ٪) على التوالي (١) (٢). ٣– زيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة (....٪)، مع التركيز على الزيادةالمستمرة لمحاصيل المالكين الصغار وضمان الوصول إلى الري(٣). ٤– اعتماد ممارسات مستدامة في ما خص الزارعة والمحيطات ومصائد الأسماك في المياه العذبة والسعي إلى تحسين أرصدة الأسماك المختارة إلى مستوى يضمن استمراريتها (١). ٥– الحد من خسائر ما بعد الحصاد وفضلات الطعام بنسبة(....٪) (٣).

 ٦. ضمان وصول الجميع إلى المياه والصرف الصحي	١– توفير حصول الجميع على المياه الصالحة للشرب في المنازل، وفي المدارس، والمراكز الصحية، ومخيمات اللاجئين(١) (٢). ٢– إنهاء التغوّط في العراء وضمان حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي في المدارس والعمل، وزيادة فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي في المنازل بنسبة (....٪)(١) (٢). ٣– توازن المسحوبات المائية للمياه العذبة مع مستويات العرض منها وتعزيز كفاءة استخدام المياه في الزراعة بنسبة ٪ والصناعة بنسبة ٪ والمناطق الحضرية بنسبة (... ٪). ٤– إعادة تدوير أو معالجة مياه الصرف الصحي المنزلية والصناعية قبل تصريفها (١) (٣).
 ٧. ضمان الطاقة المستدامة	١– مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي. ٢– ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة(١) (٢). ٣– مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني والصناعة والزراعة والنقل. ٤– الإلغاء التدريجي للإعانات والوقود الأحفوري غير الفعالة التي تشجع على الاستهلاك المسرف(١) (٣).
 ٨. خلق فرص عمل، وتأمين سبل عيش مستدامة ونمو منصف	١– زيادة عدد الوظائف الجيدة والكريمة وتحسين سبل العيش بـ(... وظيفة) (٢). ٢– خفض عدد الشباب الذين لا يتعلمون ولا يعملون ولا يتلقون تدريباً مهنياً بنسبة (....٪)(٢). ٣– تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال توفير النفاذ الشامل إلى الخدمات المالية والبنى التحتية مثل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات(١) (٢)(٣). ٤– زيادة عدد الأعمال الجديدة بـ(...)ورفع القيمة المضافة من المنتج.بمن خلال خلق بيئة أعمال مؤاتية وتعزيز روح المبادرة(٢) (٣).
 ٩. الإدارة المستدامة لأصول الموارد الطبيعية	١– استخدام ونشر الحسابات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عند الحكومات والشركات (١). ٢– زيادة نسبة المشتريات الحكومية المستدامة بنسبة (....٪) (٣). ٣– حماية النظم الإيكولوجية والأصناف والتنوع الجيني. ٤– الحد من إزالة الغابات بنسبة ٪وزيادة إعادة التحريج التي بنسبة (....٪) ٥– تحسين نوعية التربة، والحد من تآكل التربة بـ(.... طن) ومكافحة التصحر.

١٠. ضمان الحكم الرشيد والمؤسسات الفاعلة	١– تأمين الهوية القانونية المعترف بها عالمياً مجاناً، مثل شهادات الميلاد (١) (٢). ٢– التأكدمن تمتع الناس بحرية التعبير وتكوين الجمعيات والاحتجاج السلمي والوصول إلىوسائل الإعلام المستقلة والمعلومات (١) (٣). ٣– زيادة المشاركة العامة في العمليات السياسية والانخراط المدني على جميع المستويات(٢) (٣). ٤– ضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات والوصول إلى بيانات حكومية(١). ٥– تقليل الرشوة والفساد وضمان مساءلة المسؤولين(٣).
١١. ضمان أمن المجتمعات واستقرارها	١– خفض نسبة الوفيات نتيجة العنف لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة والقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال(١) (٢)(٣). ٢– ضمان الوصول إلى قضاء مستقل ونزيه ويضمن حقوق التقاضي (١) (٢)(٣). ٣– وقف الضغوطات الخارجية التي تؤدي إلى صراعات، وخاصة المتعلقة بالجرائم المنظمة (٣). ٤– تعزيز القدرة والكفاءة المهنية والمساءلة لقوات الأمن والشرطة والقضاء(٣).
١٢. خلق بيئة عالمية موأتية وتحفيز التمويل طويل الأجل.	١– دعم نظام تجاري عادل مواكب للتطور، والحد بشكل كبير من الممارسات المشوهة للنظام التجاري الحالي بما في ذلك الإعانات الزراعية، وتحسين وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق(٣). ٢– تنفيذ إصلاحات لضمان استقرار النظام المالي العالمي وتشجيع استقرار الاستثمار الأجنبي الخاص الطويل الأجل (٣). ٣– تثبيت الزيادة في معدل الحرارة العالمية إلى ما دون ال ٢ درجة مئوية تقريباً فوق مستوى فترة ما قبل الثورة الصناعية، تماشياً مع المعاهدات الدولية. ٤– البلدان المتقدمة لم تبذل مجهوداً كبيراً لتقديم المساعدات الإنمائية للبلدان النامية بنسبة ٠,٧ ٪ من الناتج القومي و٠,١٥ و ٠,٢٠٪ للبلدان الأقل نمواً، وينبغي على البلدان الأخرى التوجه نحو الأهداف الطوعية من أجل تكامل المساعدات المالية. ٥– تقليل التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي واستعادة الأصول المسروقة ب(... $)(٣). ٦– تعزيز التعاون بشأن الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتطوير البيانات(٣).

المصدر:(UNDP، ٢٠١٣)

(١)معايير تتخذ بعداً عالمياً.

(٢) مؤشرات لم تصنّف بعد .

(٣) أهداف تتطلب المزيد من العمل التقني لإيجاد مؤشرات ملائمة.

المراجع :

Matta Samer New Coincident and Leading Indicators [Report]. – [s.l.] : The World Bank، 2014.

Nielsen Lynge Classifications of Countries Based on Their Level of Development: How it is Done and How it Could be Done [Report]. – [s.l.] : International Monetary Fund، 2011.

Ocampo Jose Antonio and Vos Rob Uneven Economic Development [Book]. – [s.l.] : United Nations Publications، 2008. – pp. 112–120.

ILOa Global Employment Trends 2014: The risk of a jobless recovery [Report]. – [s.l.] : International Labour Organization، 2014.

ILOb ASSESSMENT OF THE IMPACT OF SYRIAN REFUGEES IN LEBANON AND THEIR EMPLOYMENT PROFILE 2013 [Report]. – [s.l.] : International Labour Organization Regional Office for the Arab States، 2014.

ILOb Earthquake–Tusnami Response: ILO Proposals for Reconstruction، Rehabilitation and Recovery [Report]. – [s.l.] : International Labour Organization، 2005.

IMF 2014 ARTICLE IV CONSULTATION—STAFF REPORT;PRESS RELEASE; AND STATEMENT BY THE EXECUTIVE DIRECTOR FOR LEBANON [Report] = Box 1. Spillovers from the Syria Crisis. – Washington، D.C. : International Monetary Fund، July 2014. – p. 6.

IMF World Economic Outlook 2013 [Report]. – [s.l.] : International Monetary Funds، 2013.

Levine Ross and Zervos Sara STOCK MARKETS، BANKS، AND GROWTH [Journal] // The American Economic Review. – [s.l.] : American Economic Association، 1998. – 3 : Vol. 88. – pp. 537–558.

UNDP A NEW GLOBAL PARTNERSHIP:ERADICATE POVERTY AND TRANSFORM ECONOMIES THROUGH SUSTAINABLE DEVELOPMENT [Report]. – [s.l.] : United Nations، 2013.

UNDP Human Development Index [Report]. – [s.l.] : United Nations، 2014.

UNDP Official List of MDG Indicators [Online] // United Nations site for the MDG Indicators / prod. Nations United. – 2008. – http://mdgs.un.org/unsd/mdg/host.aspx?Content=indicators/officiallist.htm.

UNHCR RAPID ASSESSMENT OF THE IMPACT OF SYRIAN CRISIS ON SOCIO–ECONOMIC SITUATION IN NORTH AND BEKAA [Report]. – [s.l.] : UN's Refugee Agency، 2012.

World Bank https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/topics/19280–country–classification [Online] // www.worldbank.org.

World Bank LEBANON ECONOMIC MONITOR: A SLUGGISH ECONOMY IN A HIGHLY VOLATILE ENVIRONMENT [Report]. – [s.l.] : World Bank، Spring 2014.

World Bank Updated Income Classifications [Online] // World Bank Web site. –

.World Bank. – 2014. – http://data.worldbank.org/news/2015–country–classifications

WorldBank FINANCIAL SECTOR ASSESSMENT PROGRAM LEBANON CAPITAL .MARKET DEVELOPMENT :TECHNICAL NOTE [Report]. – [s.l.] : World Bank، 2013

WorldBank، Sayed Haneed and Robalino David Good Jobs Needed: The Role of Macro، Investment، Education، Labor and Social Protection Policies (“Miles”) [Report]. – .[s.l.] : World Bank، December 2012

الوزير جبران باسيل ورقة سياسية الكهرباء [تقرير]. – [مكان غير معروف] : وزارة الطاقة والمياه ، ٢٠١٠.

جمعية تجار بيروت – فرنسبنك مؤشر تجارة التجزئة للفصل الأول من العام ٢٠١٤ [تقرير]. – [مكان غير معروف] : جمعية تجار بيروت – فرنسبنك، May ٢٠١٤.

نجوى يعقوب و لارا بدر سوق العمل في لبنان [تقرير]. – [مكان غير معروف] : إدارة الإحصاء المركزي، ٢٠١١.

وزارة الطاقة والمياه التقرير النصف سنوي الثامن حول تنفيذ خطة الكهرباء [تقرير]. – ٢٠١٤.

Introduction

Syrian refugees' file in Lebanon went far beyond its humanitarian and social characters to become, with the exacerbation of the syrian crisis, controversial and tensional not only among lebanese parties themselves or lebanese government and foreign parties but also among refugees and hosting societies in the North, Bekaa and other peripheral areas suffering poverty and deprivation. Syrian emigration duplicated livelihood pressures on those citizens particularly in job market as well as the originally limited fundamental services and lodgings.

Given its significance, Syrian refugees' file was of great concern to local panels and international organisations that published several studies and reports warning against social, economic and political repercussions upon Lebanese society. In turn, we expose the content of this study in the first chapter of this report.

Going from the concern to follow up the electricity development plan implementation evolvements, so-called "Electricity Sector Policy" adopted by the cabinet in June 21st, 2010, the second chapter shows the content of the eighth periodical report presented by the minister of energy and water to the cabinet on january 31st, 2014 on the three-dimension plan stages i.e. infrastructure, energy resources and legal framework.

Given the vital role of stock market (notably the stock exchange) in mobilizing, attracting and guiding the direct foreign investments towards productive projects, leading to the increase of growth and amplification of economy size, the third chapter highlights the fact of stock market in Lebanon including stock exchange size, mechanism, organisation and required procedures for improvement.

Within the technical cooperation framework between Lebanon and the World Bank to develop the Lebanese economic activity follow up and measurement tools, the Bank interest to update the 1993 Lebanese Central Bank economic composite index came to the front. In chapter four, we dove into the depths of the newly indices drawn up by the bank to improve the economic activity accuracy and timing.

As the 2014 expiry date for the Millenium Development Goals came to a close, it was necessary to spotlight the UN concerned committees findings, which drew up the post-2015 MDGs in pursuance of the national and regional policies and goals where the proposed MDGs turned out to be twelve exposed in the fifth chapter.

Chapter Four: Proposed composite economic indices by the World Bank to measure the economic activity in Lebanon 51
1. Definition of the Composite Index 53
2. Fact of Composite indices in Lebanon 54
3. Components of WB-CI 55
4. Components of WB-LI 59
5. Test of both indices 60
Chapter Five: Post-2015 World Development Indicators and Goals 61
Post-2015 Millenium Development Goals 63
References 68

Table of contents

Introduction 7

Chapter One: Effect of Syrian immigration workforce on the Lebanese labour market 9

1-Labour market situation in Lebanon and the region 11

2-Labour market evolutions in Lebanon under the Syrian immigration 12

3-Eco-social repercussions of the Syrian crisis on Lebanon 16

4-Recommendations and required policies 19

Chapter Two: 2010 Electricity Plan Implementation- Eighth Report of the Ministry of Energy and Water 23

First- Infrastructures 25

1.Production 25

2.Transportration 30

3.Distribution 33

Second- Resources and Demand 35

1.Energy Resources 35

2.Renewable Energy 36

3.Demand Management/ Rationalizing Energy 37

4.Tariff 38

Third- Legal Framework 38

1.Criteria and Measures 38

2.Institutionalising Electricity of Lebanon 38

3.Legal Situation 39

Chapter Three: Stock Market in Lebanon 41

1.Size and Structure of the Financial Sector in Lebanon 43

2.Financial Sector lending to private sector institutions 44

3.Performance of Beirut Stock Exchange 44

3.1 Size of Beirut Stock Exchange 44

3.2 Structure of Beirut Stock Exchange 45

3.3 Liquidity Indices of Beirut Stock Exchange 47

4. Organization of Beirut Stock Exchange 48

5. Policies and Recommendations 48

The Consultative Center for Studies and Documentation

A scientific institution meant with the fields of research and information

The Development report:

Monitors, summarizes and translates the most important Lebanon-related development projects, researches and studies issued by the international research centers, and private and public institutions.

Prepared by:

The directorate of developmental studies

Issued by:

The Consultative Center for Studies and Documentation

Date of publication:

February 2015- Rabi' al-awwal 1436

Volume: Thirteen

First edition

All rights reserved for the center

Bir Hassan- Al Assad Highway- Behind the Fantasy World-
Above Sbeity Pharmacy-Al Inmaa Group Building- 1st floor

Land phone: 01 /836610

Fax: 01 /836611

Cell phone: 03 /833438

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P.o.Box: 24/ 47

E-mail:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

The Development Report

The Development Report

February 2015

Volume Thirteen

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center For Studies and Documentation

The development report

A periodical report that deals with the prominent economic issues and its developmental progress

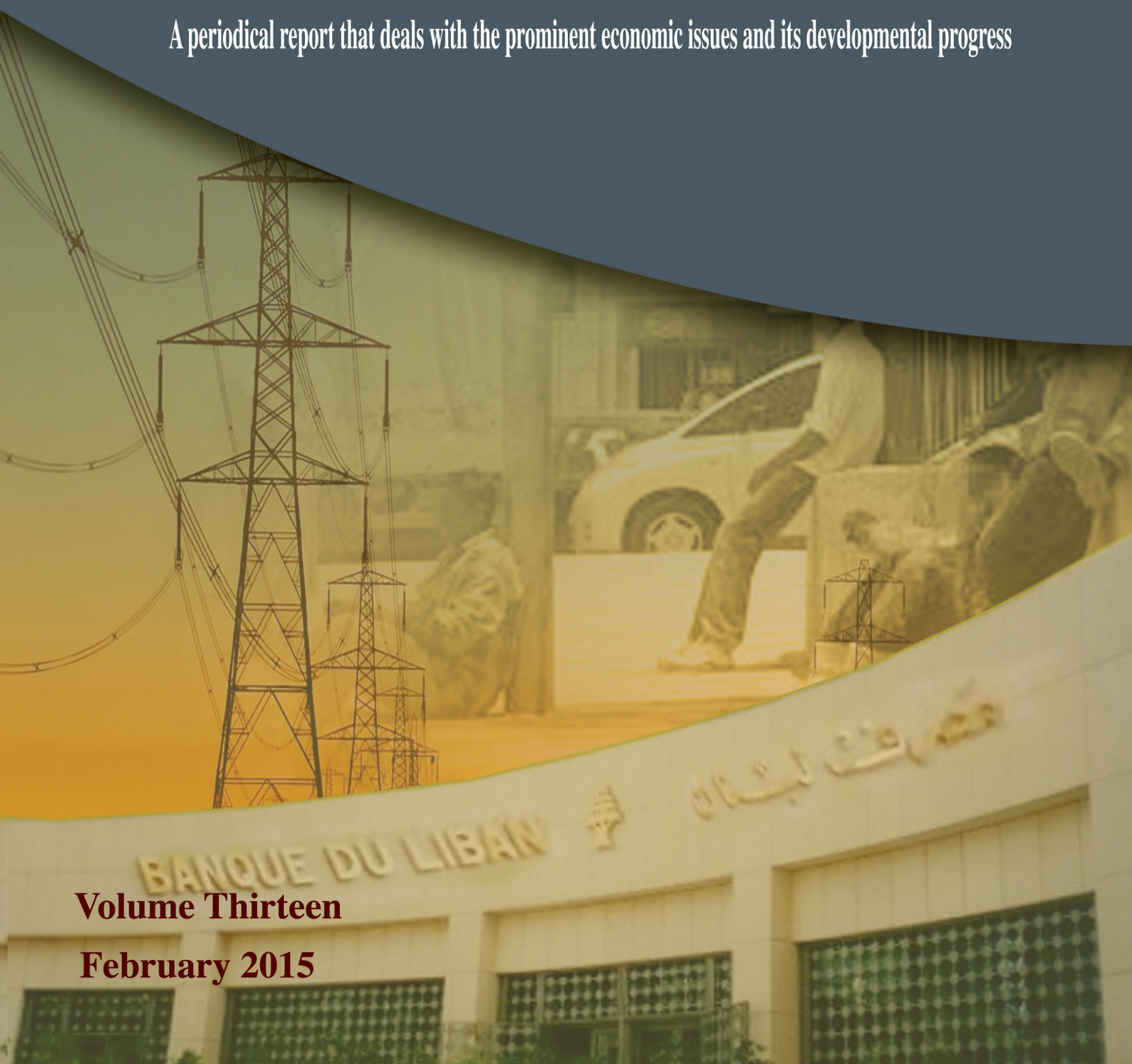

Volume Thirteen

February 2015